القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة ودور التربية في تعزيزها على ضوء رؤية مصر 2030

إعداد

د/ إسماعيل خالد علي المكاوي

الأستاذ المساعد بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالدقهلية

د/ عبد الرازق عبد الكريم عبد الرازق

المدرس بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة

القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة ودور التربية في تعزيزها على ضوء رؤية مصر 2030

إسماعيل خالد علي المكاوي[1]، عبد الرازق عبد الكريم عبد الرازق[2]

[1]قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالدقهلية

[2]المدرس بقسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر بالقاهرة

[2]البريد الالكتروني للباحث :AbdelrazikabdelKareem.208@azhar.edu.eg

مستخلص:

بدأت مصر في عام ٢٠١٥ بتدشين رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ بحثًا عن التطوير والتحديث في شتى المجالات، وبدأت حركة التطوير والبناء بشكل متكامل وسريع، وكانت أبرز ملامح التطوير بناء العاصمة الإدارية الجديدة؛ وهي إحدى مدن الجيل الرابع والتي أطلق عليها (الجمهورية الجديدة)، وهو مفهوم له دلالته للتعبير عن مرحلة جديدة من تاريخ مصر، تسعى فيها إلى تحويل التحديات إلى فرص تنموية واعدة وغير مسبوقة, وقد هدف البحث إلى وضع منظومة قيمية داعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، على ضوء رؤية مصر 2030، وكذا التعرف على دور المؤسسات التربوية في تعزيز تلك القيم لدى طلابها. حيث تم عرض مجموعة من القيم المستنبطة من رؤية مصر 2030 على عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بلغ عددهم (410) عضواً. وقد توصل البحث إلى مجموعة من القيم الداعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة كتحمل المسؤولية المجتمعية، وتقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها, والاصطفاف خلف القيادة السياسية...إلخ.

الكلمات المفتاحية: القيم, القيم الداعمة للتطوير الحضاري, الجمهورية الجديدة.

The supporting values for cultural development in the New Republic and the role of education in enhancing them in light of Egypt's Vision 2030.

.Ismael Khalid Ali Ali Almekawy[1], Abdel-Razek Abdel-Karim Abdel-Razek[2]

[1]Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, Dakahlia

[2]Lecturer, Department of Fundamentals of Education, Faculty of Education, Al-Azhar University, Cairo

[2]**Corresponding author E-mail**: **AbdelrazikabdelKareem.208@azhar.edu.eg**

Abstract

In 2015, Egypt launched its vision for sustainable development in 2030, seeking development and modernization in various fields. This led to a comprehensive and rapid movement towards development and construction, with the most notable feature being the construction of the New Administrative Capital. This is one of the fourth-generation cities and has been named the "New Republic", a concept that reflects a new stage in Egypt's history, where challenges are transformed into promising and unprecedented development opportunities. The aim of this research was to establish a set of supportive values for the cultural development of the New Republic, in light of Egypt's 2030 vision. Additionally, it sought to identify the role of educational institutions in promoting these values among their students. A group of values derived from Egypt's 2030 vision were presented to a sample of 410 members of the teaching staff in Egyptian universities. The research identified a range of supportive values for the cultural development of the New Republic, including social responsibility, appreciation of national achievements and pride in them, and alignment with the political leadership, among others.

key words: Values, values supporting the development of civilization, the new republic.

مقدمة:

بدأت مصر في عام ٢٠١٥ بتدشين رؤيتها للتنمية المستدامة ٢٠٣٠؛ بحثًا عن التطوير والتحديث في شتى المجالات والقطاعات، وبدأت حركة التطوير والبناء بشكل متكامل وسريع، وكانت أبرز ملامح التطوير بناء العاصمة الإدارية الجديدة؛ وهي إحدى مدن الجيل الرابع والتي أطلق عليها مصطلح (الجمهورية الجديدة)، وهو مصطلح له دلالته للتعبير عن مرحلة جديدة من تاريخ مصر، تسعى فيها لتحويل التحديات إلى فرص تنموية واعدة وغير مسبوقة في كافة المجالات.

والجمهورية الجديدة بداية لتأسيس دولة حضارية، تتضمن تحولا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا، وتوطينًا للتكنولوجيا في ظل التحول الرقمي، وتحقيق تنمية مستدامة في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تتضمن تمكين الشباب والمرأة، ومكافحة الفساد بكل صوره وأشكاله، وتذليل العقبات أمام القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار، وتحسين جودة الحياة. كما أنها تؤمن بالإنسان المصري وقدراته، وأحقيته في مستقبل أفضل.

والجمهورية الجديدة مَعْلَمُ طريق تنموي، تتحقق فيه للمواطن المصري حياة كريمة، ومسكن مناسب، ورعاية صحية ملائمة؛ لذا أطلقت الدولة المصرية العديد من المبادرات مثل: مبادرة حياة كريمة، وحملة 100 مليون صحة، وتطوير الريف المصري، ومبادرة "اتحضر للأخضر"، وتمكين المرأة، وتنمية الأسرة المصرية، وتطوير التعليم؛ بهدف بناء الإنسان المصري القادر على مواجهة التحديات العالمية، والنهوض بالمجتمع في ظل التغيرات المتسارعة، كما أنها جاءت لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة حروب الجيل الرابع والخامس.

وفكرة الجهورية الجديدة لم تكن مجرد شعارات سياسية تطلقها القيادة الحاكمة للتعبير عن التغيير السياسي، بل هي رؤية مستقبلية تنموية، تسعى للنهوض بالمجتمع المصري، كما أنها تحمل في مضمونها ثلاثة أبعاد،: يعتمد البعد الأول على الإزاحة المكانية للخروج إلى الصحراء المصرية، والتي تمثل ما يقرب من 95% من مساحة مصر؛ بغرض مواجهة التكدس السكاني، ويعتمد البعد الثاني على تطوير الفكر لمواكبة العصر، وإعداد أجيال قادرة على النهوض بالمجتمع، بينما يرتكز البعد الثالث على الإنجازات الجديدة في كافة المجالات: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية التي حققتها الدولة في السنوات الماضية -ولا زالت-، والتي تحولت لواقع ملموس تشهده الأراضي المصرية(داوود, 2020, 197).

واستنادًا إلى أن الإنسان هو صانع الحضارة، والقادر على حراسة مقدرات وطنه، وتطويرها، والدفاع عنها ضد المخاطر، فإن الجمهورية الجديدة كمنظومة حضارية مترامية الأبعاد تتطلب التفكير في صناعة أجيال على قدر المسؤولية؛ ليكون لهم عطاؤهم من الإبداع والابتكار، فضلًا عن المحافظة على المقومات الحضارية.

وإيمانًا بأن التنمية المجتمعية المستدامة تعتمد على سواعد أبناء الوطن لتحقيق أهدافه، فإن ثمة موجهات سلوكية تدعم التطوير الحضاري، وتعضد دعائم الاستقرار، وتهيئ المناخ الملائم للإبداع، وتشجع على مواصلة العطاء، منها: تحمل المسؤولية المجتمعية، والمحافظة على الملكية العامة، والتثبت من الأخبار وعدم الانسياق وراء الشائعات، والاصطفاف خلف القيادة السياسية، والإبداع. كما أن تدعيم تلك القيم لدى أبناء المجتمع -

... وخاصة من خلال مؤسسات التربية- يعد استثمارًا في رأس المال البشري، وتدعيمًا للتعايش المشترك، وتعزيزًا للاستدامة في التنمية، على أساس من المشاركة المجتمعية الحقيقية والفاعلة.

مشكلة البحث:

يواجه المجتمع المصري العديد من التغيرات المحلية والعالمية، التي لها انعكاساتها على مستوى التقدم الحضاري للدولة المصرية، وخاصة الشباب، في ظل حروب الجيل الرابع والخامس، والتي تركز على التغييب المجتمعي للشباب، وتغيير النسق القيمي؛ بهدف انفصالهم عن مجتمعهم، وإعاقة التنمية، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وتجنيد بعض الأفراد من داخل الدولة ومن الخارج؛ لتنفيذ خططهم تجاه دولتهم، وتشويه المشروعات الحضارية، وإثارة الفتن الداخلية والصراعات الطائفية. وهناك العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم الجمهورية الجديدة، ورؤيتها الاستراتيجية، منها:

دراسة محمد (2020م) والتي أكدت على أن الاستراتيجية المصرية العمرانية الجديدة تتوافق مع فكر الجمهورية الجديدة لمواجهة المشكلة السكانية وآثارها على التنمية الاقتصادية، وتوصلت الدراسة إلى حصر المدن العمرانية الجديدة التي قامت بها مصر في فترة الخمس سنوات الماضية، والتي بلغت ما يقرب من 60 مدينة عمرانية جديدة، بالإضافة إلى النهضة العمرانية التي شهدها الريف المصري وفق المبادرات الحكومية لتحسين حياة المواطنين، واستكمال مشروعات التنمية؛ مما يتطلب ضرورة السير على تلك الرؤية التنموية الشاملة.

وأكدت دراسة جادالله (2021) على أن فكر الجمهورية الجديدة لا يرتكز على تطوير وتحسين الجانب المعماري فقط، بل هو نموذج جديد لإدارة دولة بحجم مصر ومكانتها، وتؤسس فكرًا تنمويًا يستهدف إقامة بنية جديدة تعالج جميع المشكلات الماضية في ظل السعي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر 2030، والتي تعد عملية شاملة يتم من خلالها تحديد مكامن الضعف؛ بغرض معالجتها والعمل على تطويرها، وتحديد نقاط القوة، والعمل على استثمارها. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الإنجازات التي تحققت في مختلف المجالات، والتي تعد بداية حقيقية لتمكين التنمية، والتركيز على مبدأ الاستمرارية لتحقيق التنمية الشاملة.

وأضافت دراسة راغب (2021) أن خطة التنمية التي طرحها الفكر الجديد المتمثل في الجمهورية الجديدة لا تعد مقصورة على المشروعات والمدن والمصانع المتطورة فقط، ولم ترتكز الجمهورية الجديدة على تنمية البنية التحتية، بل كان الهدف الأهم هو بناء الإنسان؛ لأنه أغلى ما تمتلك الدول، وبالقطع أغلى ما تمتلك مصر، كما يتجلى دور الأكاديمية الوطنية للتدريب في خدمة أفكار الجمهورية الجديدة وخطتها الاستراتيجية لبناء الإنسان، بتوفير العديد من البرامج التدريبية المختلفة؛ لتحقيق التنمية الشاملة.

وأوضحت دراسة بدر الدين (2021م) أن فكرة الجمهورية الجديدة تعد تصورًا لرؤية استراتيجية تطرحها الإدارة السياسية للدولة، والتي تمثل شكلًا جديدًا للدولة المصرية ومؤسساتها، وتتبع مبادئ وأسس الحوكمة الرشيدة، وما يكفله ذلك من لحاق الدولة المصرية بركب التنمية والتحديث؛ مما يجعل لها ثقلًا إقليميًا ودوليًا. وتوصلت الدراسة إلى أهمية تبني

الرؤية التنموية الجديدة مبدأ الحوكمة؛ حيث يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز الشراكة المجتمعية، وتدعيم المسؤولية المجتمعية، والحد من الفروق المجتمعية، وتحقيق التنمية الشاملة.

كما أكدت دراسة غانم (2021م) أن الجمهورية الجديدة تحمل فكرًا شاملًا، يهدف إلى تحقيق نهضة حضارية في شتى المجالات، ويسهم في رسم خطط التنمية المستدامة، مرتكزة على الحماية الاجتماعية، والتي تعد عنصرًا مركزيًا في العقد الاجتماعي، الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونيًا بتطبيق واجباتها تجاه المواطنين، وتستخدم الموارد المتاحة من أجل ضمان استدامة واستمرار الحماية الاجتماعية، وعرضت الدراسة لبعض إنجازات الدولة المصرية في الحماية الاجتماعية، منها: مبادرة تكافل وكرامة، وبيت الزكاة، وأكدت على أن هذه المبادرات تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتحمل المسؤولية المجتمعية.

وأكدت دراسة فرج (2021م) أن الجمهورية الجديدة تمثل فكرًا جديدًا، يسعى لبناء نهضة حضارية وفق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، وأوضحت الدراسة أن تلك الرؤى الاستراتيجية تواكب العصر الجديد في كافة المجالات، في ظل ما يشهده العالم من تطورات تكنولوجية، ومعرفية...إلخ، مع ضرورة بناء أجيال قادرة على استكمال المسيرة المصرية التنموية.

وأشارت دراسة باشا (2021م) إلى التطور الفكري للجمهورية الجديدة بمواكبتها للحقوق العالمية، ومحاربة التمييز العنصري، والاعتماد على الركائز الحضارية الإنسانية بدعم مشاركة المرأة في التنمية، وفق النصوص التشريعية للدولة المصرية، وتؤكد الدراسة على دور المرأة المصرية في شتى المجالات منذ العصور التاريخية القديمة، وإثبات قدرتها على المشاركة في التطوير والنهوض بالمجتمعات.

ويتضح مما سبق تأكيد الدراسات السابقة على عمق العلاقة بين المبادرات التنموية للدولة المصرية وبين المواطن، والذي يعد ركيزة أساسية في التنمية، وأن فكرة الجمهورية الجديدة لا ترتكز على الجانب المعماري فقط، بل تتجه بالأساس للعنصر البشري، مؤكدة على أهمية ارتكاز محاور التنمية على المواطنين, كما يتضح ندرة الدراسات التربوية –في حدود علم الباحثين- التي تناولت دعم الجمهورية الجديدة من منظور تربوي, ومن ثم يتوجه البحث الحالي إلى دراسة القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة من وجهة نظر الخبراء على ضوء رؤية مصر 2030، استنادًا إلى أن الإنسان هو صانع النهضة الحضارية وحامل لوائها.

لذا جاء البحث الحالي ليجيب عن السؤال الرئيس التالي: ما القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة على ضوء رؤية مصر 2030؟ وما التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تعزيزها؟

وينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

1- ما الإطار المفاهيمي للجمهورية الجديدة؟
2- ما أبعاد التطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة؟
3- ما القيم الداعمة للتطوير الحضاري في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030م؟

4- ما القيم اللازمة لدعم التطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ؟

5- ما التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تعزيز القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة؟

هدف البحث:

هدف البحث الحالي إلى تحديد المنظومة القيمية الداعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، على ضوء رؤية مصر 2030، وما التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تعزيزها.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع البحث أهميته من عدة اتجاهات، منها:

- واقع المجتمع المصري: سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، والذي يواجه تحدياتٍ جسامًا، تتطلب تكاتف أبنائه، ومواصلة العطاء للنهوض بالمجتمع والمحافظة على مكتسباته.

- ارتباط البحث الحالي برؤية مصر 2030، والتي تعد خارطة طريق نحو التنمية الشاملة للمجتمع المصري، وفق مجموعة من الخطط الاستراتيجية، والأداءات الشاملة لكافة مجالات التنمية.

- دور المؤسسات التربوية في تكوين العناصر البشرية المؤهلة لاستكمال مسيرة التنمية، ودورها في إكسابهم القيم اللازمة للحفاظ على تلك الإنجازات الحضارية.

- قد يساعد البحث الحالي المسؤولين عن البرامج والمناهج الدراسية في تضمينها للقيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة.

منهج البحث وأداته:

استخدم البحث المنهج الوصفي؛ بهدف تحديد القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة على ضوء رؤية مصر 2030، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، من خلال استبانة تهدف إلى التعرف على آرائهم في تحديد أهمية تلك القيم، واقتراح بعض التوصيات لدور المؤسسات التربوية في تعزيزها.

مصطلحات البحث:

القيم:

القيم في اللغة جمع قيمةٍ، وهي القَدْر، كما تُطلق على الشيء الثابت المستمر.

وفي الاصطلاح؛ تعدّدت تعريفات القيم؛ لاختلاف وجهات النظر والتخصصات التي تناولت المفهوم، ومنها:

أنها: جملة من القواعد والمبادئ الي نعتمدها للحكم على أمر ما، سلبيًا أو إيجابيًا؛ أي أنها جملة من المعايير، نزن بواسطتها الأشياء ونحكم عليها (الكيلاني, 2009،427).

وعرفها (البشير,2008 ، 6) بأنها: ما قوم به الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان.

والقيم: مجموعة الأحكام التي تقوم بتوجيه وضبط سلوك الأفراد نحو رغبات واتجاهات المجتمع المتعايش به؛ حيث تعتبر القيم البناء الشخصي الذي ينشأ داخل الإنسان، من خلال حياته وتجاربه الحياتية التي مر بها (مانع, 2005،15).

القيم الحضارية:

تعرف القيم الحضارية بأنها (عياد, 2005،162) جملة المبادئ والأخلاق والأحكام والتعاليم والنظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تميز حضارة ما، وتبين قدرها، وتنظم علاقاتها؛ وتستمد من الأديان السماوية، والمذاهب الوضعية، أو العرف والعادة، ويتواصى بها المجتمع، وتتوارثها الأجيال، وتجاهد في سبيلها، أو أنها تلك المثل الروحية والعقلية والاجتماعية والإنسانية والأخلاقية الجديرة بالاهتمام؛ لما لها من مزايا تجعلها تحظى بالتقدير.

ويقصد بالقيم الحضارية في هذا البحث: مجموعة المبادئ والمعايير الحاكمة لسلوك الفرد وأفكاره واتجاهاته، والتي تؤثّر في حياته؛ لتظهر في سلوكياته وتصرّفاته من خلال المحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، وتحمل المسؤولية، والإبداع، والتكافل الاجتماعي، بما يساعد في دعم التطور الحضاري للمجتمع، ويسهم في تحقيق خطة مصر للتنمية المستدامة 2030.

ويفهم من التعريفات السابقة للقيم أنها إطار حاكم لتصرفات الفرد، ووحدة معيارية توجه السلوك وتدعم تحقيق الأهداف، وفق الوجهة التي ارتضاها الإنسان لنفسه، في إطار اجتماعي.

أولًا: الإطار المفاهيمي للجمهورية الجديدة بجمهورية مصر العربية

يشير مفهوم الجمهورية الجديدة إلى مجموعة من القيم والمبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتم تطبيقها في الحكم والإدارة في الجمهورية الجديدة، والذي يتم في إطاره تحديد السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المجتمع المصري وتطلعاته.

ويتطلب تحديد أهداف الجمهورية الجديدة دراسة الأحداث والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع حالياً، ومتابعة تصريحات السلطات المصرية بشأن أهداف الجمهورية الجديدة، والتي تتضمن العمل على تحقيق الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الديمقراطية، وحرية التعبير، وحقوق الإنسان، وتنمية البنية التحتية، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

وتتمثل تطلعات الجمهورية الجديدة في مصر العربية في بناء دولة قوية ومستقرة تستند إلى العدالة والمساواة والحرية، وتحقيق التنمية المستدامة، كما تهدف الجمهورية الجديدة إلى تعزيز العلاقات الدولية، وتعزيز التعاون مع الدول الأخرى في المنطقة والعالم، وتعزيز الأمن والاستقرار داخل البلاد، وتركز الجمهورية الجديدة على تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، وتحسين جودة التعليم والصحة.

وعندما أطلق مصطلح الجمهورية الجديدة، انصرف أذهان الكثير من المصريين إلى العاصمة الإدارية الجديدة، التي يقترب افتتاحها يومًا بعد يوم، وربطوا بين هذا الحدث المهم والتاريخي، في حياة مصر والمصريين، وبين هذه الجمهورية الجديدة.

ولكن الأمر ليس متعلقًا فقط بتطوير المباني والجدران، وإنما كذلك بتنمية البشر، فالجمهورية الجديدة هي دولة يتمتع فيها المواطن بكرامته، من حياة كريمة وسكن مناسب وصحة جيدة، لذا أطلقت العديد من المبادرات التي تمس حياة الشعب المصري، وعلى رأسها مبادرة حياة كريمة، التي وفرت سكنًا صحيًا حديثًا، بمرافقه الأساسية من مياه وصرف صحي وكهرباء كما كانت مبادرة 100 مليون صحة؛ للقضاء على فيروس سي، والكشف عن الأمراض غير السارية مثالًا واضحًا على الارتقاء بالإنسان المصري، والاهتمام اللائق به، ولم تهمل الجمهورية الجديدة الاهتمام بالتنمية الزراعية؛ حيث إن قطاع الزراعة من أهم القطاعات التي كانت تتميز بها الدولة المصرية على مر التاريخ، فأطلقت مصر مشروع المليون ونصف فدان. كما جاءت الجمهورية الجديدة لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة حروب الجيل الرابع والخامس، وأخطر ما في هذه الحروب أن الدول تستخدمها لاحتلال العقول بدلًا من الأوطان، ثم تتحكم في هذه العقول بالطريقة التي تخدم مصالحها، وهو ما يتطلب استحداث مدن ذكية تتنبأ بهذه الحروب وتتحكم فيها. كما تحتاج الجمهورية الجديدة إلى طريقة تفكير جديدة أيضًا، وتحالفات استراتيجية جديدة، لا تقوم على الأيديولوجيات والأفكار وإنما على المصالح المشتركة، التي لا يعرف العالم الآن لغة غيرها، وهذا ما يفسر توجه الدولة المصرية لإقامة تحالفات عديدة تخدم مصالحها في كل مكان على وجه الأرض.

وتهتم الجمهورية الجديدة بالشباب، باعتبارهم قادة المستقبل وأمل الأمة في النهوض والتنمية، ولذا كان أول من أسس كيانًا في هذه الجمهورية هم الشباب، بتدشين "اتحاد شباب الجمهورية الجديدة"، ولن يكون هناك جمهورية جديدة بلا حريات مسئولة، فالحرية المطلقة مفسدة مطلقة، وهذا هو المأمول من هذه الجمهورية، التي لا يمكن أن تقوم إلا على احترام حقوق الإنسان والتي من أهمها الحق في تداول المعلومات والتعبير عن الرأي بوسائل مشروعة وقانونية، في إطار الدستور المصري (بوابة الأهرام الإلكترونية، 2021).

مفهوم الجمهورية الجديدة:

يعد مفهوم الجمهورية الجديدة من المفاهيم التي خرجت من رحم التغيرات التي مر بها المجتمع المصري، والتي تحمل العديد من المضامين والمفاهيم المختلفة .

وقد عرفها (جاد الله،2021، 14) بأنها: نموذج جديد لإدارة البلاد؛ بغرض تطويرها في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية، ووضع استراتيجية جديدة لبناء الإنسان، وتحقيق التنمية المستدامة ككل متكامل؛ لخلق مستقبل جديد في ظل الرؤية التنموية التي وضعتها البلاد.

وعرفها (راغب، 2021، 17) بأنها: استراتيجية جديدة تتضمن تحقيق نهضة تنموية تبدأ ببناء الإنسان، وإعداد الكوادر البشرية اللازمة، من خلال التعاون بين مؤسسات الدولة الخاصة والعامة؛ لبناء نهضة حضارية جديدة.

ويقصد بالجمهورية الجديدة في هذا البحث: مجموعة من الاستراتيجيات التنموية التي تتبناها الدولة المصرية في كافة المجالات المختلفة، بهدف النهوض بالمجتمع من خلال تضامن وشراكة فاعلة للمواطنين؛ لمواكبة التطور الحضاري، وزيادة الشراكة المجتمعية الفاعلة، وفق قيم حضارية تعبر عن الولاء والانتماء للوطن، والترابط المجتمعي والمسؤولية المجتمعية.

ومع بداية عام 2014م، اتجهت الدولة المصرية إلى خوض غمار الإصلاحات الاقتصادية الحقيقية، والمشروعات المستقبلية الكبرى التي تغير وجه الحاضر من أجل المستقبل، إذ تقرر أن تخوض مصر معركة التنمية الحقيقية القائمة على أسس صلبة من إصلاحات عميقة، طالت بنية متراكمة من البيروقراطية، والفساد، والإهمال، والتأجيل، وكل ذلك في ظل ظروف اقتصادية وسياسية شديدة الصعوبة والتعقيد، على المستويين: الداخلي والخارجي.

وولدت الجمهورية الجديدة من رحم ثورة 30 يونيو 2013م، كما أعلن رئيس الجمهورية في المؤتمر الأول للمشروع القومي لتنمية الريف المصري "حياة كريمة"، وفق استراتيجية علمية محددة الفلسفة والأهداف وآليات تحقيقها، بخطط دقيقة بمراحلها الزمنية. وقوام فلسفتها أن المواطن هو هدف الإصلاح والتنمية، كما تحمل ثلاثة أبعاد: الأول- عاصمة جديدة: ويتمثل في الإزاحة المكانية إلى شرق مدينة القاهرة. والثاني- الفكر الجديد: حيث كرست الجمهورية الجديدة عدم استغلال الدين في العمل السياسي، وفي نفس الوقت الحفاظ على أهمية الدين ومكانته التي طالما شغلها في نفوس وحياة المصريين، وأما البعد الثالث، فيظهر في المبادرات والمشروعات الجديدة. كما جاءت الجمهورية الجديدة لمواكبة تحديات العصر، ومواجهة حروب الجيل الرابع والخامس، وأخطر ما في هذه الحروب، أن الدول تستخدمها لاحتلال العقول بدلًا من الأوطان، ومن ثم تتحكم في هذه العقول بالطريقة التي تخدم مصالحها، وهو ما يتطلب استحداث مدن زكية تتنبأ بهذه الحروب وتتحكم فيها، فالجمهورية الجديدة استراتيجية لا تعتمد على رد الفعل لأحداث تدور من حولها، وإنما هي من تخطط لتصنع الأحداث ولتكون فاعلًا أساسيًا فيها (علي، 2021، 8-20).

ثانيا: أبعاد التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

1- الاستثمار في رأس المال البشري:

لم تكن التنمية والنهضة في ظل الجمهورية الجديدة قاصرة على البنية التحتية، بل الهدف الأهم والأبقى هو بناء الإنسان؛ لأنه أغلى ما تمتلك الدول، وبالقطع أغلى ما تمتلك مصر.

وفي دولة فتية يشكل الشباب أكثر من 60% من سكانها، وهم القوة الدافعة لأي نمو، اهتمت الدولة المصرية بإطلاق المشروعات القومية لبناء الإنسان المصري، وكان من أبرزها؛ إنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب، بقرار رئاسي في أغسطس 2017م، وترأس السيد رئيس الجمهورية مجلس أمنائها، في رسالة واضحة لمصر وللعالم أن هذا الكيان الوليد هو مشروع المستقبل، وهو معني بالاستثمار في رأس المال البشري، وكانت رؤية الأكاديمية منذ نشأتها تقديم حلول ابتكارية ومتكاملة وبرامج وأنشطة تحويلية، وفقًا لأحدث آليات ونظريات ومستجدات التعليم في العالم، هادفة إلى تقديم كوادر قيادية قادرة على قيادة عملية التغيير والتطوير بنجاح وتفرد، في ظل ظروف عالمية ومحلية مليئة بالتحديات؛ لتكون الأكاديمية هي مصنع قيادات المستقبل.

2- التطوير الحضاري للجانب الاجتماعي

وفي الفترة التي تلت ثورة 25 يناير 2011 وحتي ثورة 30 يونيو 2013م، شهدت الدولة المصرية مجموعة من التغيرات الاقتصادية التي كان لها العديد من التأثيرات السلبية على المجتمع المصري ككل، وخاصة الطبقة المتوسطة والعاملة؛ حيث زيادة معدلات الفقر، والبطالة، وارتفاع الأسعار، وتدني مستوى المعيشة، وزيادة معدلات التضخم، ومع محاولات الدولة للنهوض بالاقتصاد، وتوفير حياة كريمة للمواطن المصري في ظل هذه التغيرات، اجتاح العالم فيروس كورونا المستجد، والذي أرهق اقتصاد الدول وحملها العديد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية، فقد توقفت عجلات الإنتاج، وزادت الحالات المحتاجة إلى الرعاية الصحية والاجتماعية؛ لمواجهة الوباء العالمي، وفي ظل هذه المتغيرات سعت الحكومة المصرية إلى الحفاظ على كرامة المواطن المصري من خلال العديد من الإجراءات الفعلية والمبادرات الوطنية.

وفي هذا الإطار أطلقت الدولة مبادرة حياة كريمة من خلال وزارة التضامن الاجتماعي عام 2018م، كخطوة أساسية للنهوض بالمواطن المصري، ومواجهة المتغيرات المجتمعية والعالمية، حيث استهدفت الجمهورية الجديدة بناء مواطن يتمتع بالحقوق ويشعر بالأمان؛ لذا أطلقت مبادرة تكافل وكرامة؛ لتوفير المعاشات للأسر التي تعول أبناء في سن التعليم، مقابل حضور الأبناء بشكل منتظم في التعليم، وتقديم الرعاية الصحية لهم، بينما يستهدف برنامج (كرامة) كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، والأرامل والمطلقات، بتوفير دعم نقدي ل500 ألف أسرة في 19 مركزا، تفوق نسبة الفقر لديهم 70% (وزارة التضامن الاجتماعي، 2018). ثم تزايدت نسب المستفيدين من تكافل وكرامة إلى أن تجاوزت 14،3مليون مواطن بتكلفة19مليار

جنيه (وزارة التضامن الاجتماعي،2021). ومن بين أهداف برنامج تكافل وكرامة، كما أوضحتها وزارة التضامن الاجتماعي:

- تعزيز التنمية البشرية كمنهج وقائي تنموي.
- إيجاد نوع من الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة داخل المجتمع المصري.
- تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة والتي لديها أبناء في سن التعليم حتى المرحلة الثانوية؛ بغرض إتمام العملية التعليمية؛ لمحاربة الأمية وزيادة الوعي الثقافي.
- تقديم الرعاية الصحية للأسر التي لديها أطفال قبل سن المدرسة، وللأمهات الحوامل، وتنفيذ برنامج التطعيمات للأطفال حديثي الولادة، كرؤية تنموية مستقبلية لإعداد أجيال قادرة على تحمل المسؤولية، والمشاركة الفاعلة في التنمية.
- حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، والأيتام، والمطلقات والأرامل، وكبار السن.
- تعزيز الانتماء المجتمعي؛ بتوفير نوع من الحماية الاجتماعية كأحد صور العدالة الاجتماعية.
- الحد من نسب الفقر وعدم توريثه؛ من خلال الارتقاء بأبناء الأسر الفقيرة صحيًا وتعليميًا؛ ليصبحوا مواطنين صالحين وحمايتهم من العوز.
- تطوير شبكة الحماية الاجتماعية؛ لتحسين حياة الأسر تحت خط الفقر، والأسر الفقيرة، من خلال حوالات نقدية شهرية مستمرة تضمن الحد الأدنى من أساسيات الحياة.
- إعادة تأهيل المهمشين، وتزويدهم بالقدرات التي يساهمون بواسطتها في تنمية المجتمع، وتحويل التحديات إلى فرص تنموية.
- مواجهة حالة الضعف التي تواجهها بعض الأسر المصرية نتيجة للمتغيرات الاجتماعية في المناطق الفقيرة، وتحسين الأمن الغذائي والاقتصادي والاجتماعي، وتقليص الفقر في هذه المناطق.

كما تضمن الجانب التشريعي في الجمهورية الجديدة إضفاء القيمية الدستورية على الحق في الحماية الاجتماعية، حيث نص الدستور المصري 2014م في بعض بنوده على صور الحماية الاجتماعية، ومن هذه النصوص ما يلي:

- في المادة (8) والتي نصت على "التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين".

- وفي المادة (11) في الفقرة الرابعة: "يلزم دستور الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة، فضلًا عن إلزام الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين".

- وفي المادة (17): تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي، "لكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي بما يضمن له حياة كريمة، كما تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعاملة غير المنتظمة وفقا للقانون".

- وفي نص المادة (83)" إلزام الدولة بضمان حقوق المسنين صحيًا، واقتصاديًا، واجتماعيا، وثقافيا، وترفيهيا، وتوفير معاش مناسب يكفل لهم حياة كريمة".

- وفي المادة (8): "يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي. وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع المواطنين على النحو الذي ينظمه القانون".

- ونصت المادة (9) من الدستور المصري على: "تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز".

- وأكدت المادة (18) على أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقًا لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمة الصحية العامة المقدمة للشعب ودعمها، والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل".

- أكدت المادة (16) على أن "الدولة تكفل الخدمات الصحية، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية".

- كما تنص المادة (17) على أن" الدولة تكفل خدمات التأمين الاجتماعي والصحي، وحق المواطنين في الرعاية الكاملة، والحصول على الخدمات الصحية المجانية".

ومن خلال النصوص التشريعية السابقة، يتضح أنها تعد بمثابة بداية انطلاق للفكر التنموي المصري وتحقيق طموحاته؛ لتحديد المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية، وتوفير الإطار التشريعي الحاكم والمنظم للفئات المستفيدة، والذي يعد استثمارًا في رأس المال البشري للمساهمة في تحقيق الرؤية التنموية المستدامة لمصر 2030.

وفي هذا السياق، أطلقت مبادرة "حياة كريمة"، والتي تنبع من مسؤولية حضارية، وبُعد إنساني يهدف إلى تحسين أسس الحياة في الريف المصري، وتحقيق النهضة والتنمية الشاملة، وتسعى هذه المبادرة إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الاجتماعية المختلفة للريف المصري، والتي تشمل جوانب متعددة ومختلفة، بهدف التصدي للفقر المتعدد الأبعاد، وتوفير

جودة الحياة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سد الفجوة التنموية بين المدن والمراكز والقرى.

وأطلقت مبادرة (حياة كريمة) على هامش المؤتمر الوطني السابع، بتاريخ 30 يونيو 2019م وعلى أثرها تم إنشاء مؤسسة (حياة كريمة)، بتاريخ 22 أكتوبر 2019م، من شباب متطوع يقدم نموذجا فريدا يحتذى به في العمل التطوعي (غازي, 2021،9)؛ لتطوير وتحسين حياة جميع قرى الريف المصري البالغة 4600 قرية، و30 ألف تابع لها (كفور ونجوع وعزب)، ويبلغ إجمالي المستفيدين من المبادرة 58 مليوناً، بتكلفة إجمالية قدرها 700 مليار جنيه، وتقدم المبادرة مجموعة من الخدمات الاجتماعية المختلفة، كإصلاح البنية التحتية، وتوفير مياه شرب صحية، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وتقديم خدمات صحية متنوعة (مصر في أرقام – مركز التعبئة العامة والإحصاء بمصر2021).

ويلاحظ مما سبق أن مبادرة حياة كريمة تهدف إلى:

- تقليل الفجوة الجغرافية بين القرى والمدن؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية.
- تنظيم صفوف المجتمع المدني، وتطوير الثقة في كافة مؤسسات الدولة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال إزالة الفوارق التنموية بين الريف والمدن.
- الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للقرى المستهدفة.
- توفير فرص عمل؛ لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.

وفي مجال الاهتمام بالجانب الصحي للمواطن المصري، وبعد أن تراجعت الخدمات الصحية للمواطنين، وأصبح القطاع الصحي غير قادر على تلبية الاحتياجات الصحية، كنقص الأدوية، وزيادة وفيات الأمهات الحوامل، وارتفاع نسب الإصابة بفيروسC ، والتي وصلت إلى ما يقارب 800 ألف فرد في عام 2015م، بمعدل 22% من سن 55 إلى 59 سنة، و4،4% من سن عام إلى 55 سنه، إضافة إلى ارتفاع نسب الإصابة بفيروس A خاصة بين الأطفال ...وغيرها من التحديات (زيدان, 2020,51). لذا جاءت الرؤية التنموية الجديدة لتوفير الرعاية الصحية للأفراد من خلال مبادرة 100 مليون صحة، ولتوفير نوع من الحقوق الدستورية للمواطنين بتوفير رعاية صحية شاملة، والكشف المبكر عن الإصابة بفيروس الالتهاب الكبدي الوبائي C ، وتقديم خدمة المتابعة والتقييم من خلال مراكز العلاج ووحدات الصرف المنتشرة في جميع المحافظات المصرية، والكشف المبكر عن مرض السكر وارتفاع ضغط الدم والسمنة بين السكان المصريين من خلال تنفيذ حملة صحية وطنية بالتعاون مع قطاعات الدولة المختلفة؛ لتخفيف أعباء المرض والوفيات التي يمكن تجنبها بسبب الأمراض السارية، والاستمرار في تقديم الخدمات للأطفال ورعاية الأمهات الحومل، وتطوير الخدمات المقدمة لهم، وبذلك تصبح رؤية شاملة للخدمات المقدمة للمواطنين.

وتنطلق تلك المبادرة من الدستور المصري الذي أكد على مراعاة حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. كما اشتملت رؤية مصر 2030 على مؤشرات واضحة واقعية، تستهدف محاصرة الأمراض التي تفشت في مصر، واستهدفت الرؤية الاستراتيجية أن

يتمتع كافة المصريين بالحق في حياة صحية سليمة آمنة، من خلال تطبيق نظام صحي متكامل يتميز بالإتاحة والجودة وعدم التمييز، وقادر على تحسين المؤشرات الصحية، عن طريق تحقيق التغطية الصحية الشاملة، والتدخل المبكر لكافة المواطنين بما يكفل الحماية المالية لغير القادرين، ويحقق رضا المواطنين، لتحقيق الرخاء والرفاهية والسعادة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولتكون مصر رائدة في مجال الخدمات والبحوث الصحية (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر، 2030،26) .

والجدير بالذكر أن الاهتمام بالصحة مسؤولية مجتمعية لا تقتصر على مؤسسات أو قطاعات بعينها، بل تتشارك فيها كل مؤسسات المجتمع، وعلى رأسها المؤسسات التربوية. فالتربية الحديثة لا تقتصر أداورها على إكساب الفرد معارف ومفاهيم معينة، وإنما تسهم في تنمية المسؤولية الفردية والاجتماعية لدى الطلاب، من خلال غرس القيم السلوكية الصحية في نفوس الأبناء، والتربية الوقائية، وتنمية قدراتهم على اتخاذ القرارات السليمة للتعامل بشكل مناسب مع المشكلات والظواهر الصحية، بما يحفظ حياتهم وحياة الآخرين، كما يقع على عاتقها بناء قدرات الأفراد على الإبداع والابتكار والإنتاج، والحيلولة دون اكتساب سلوكيات غير صحية ذات تأثير عليهم وعلى مجتمعهم.

ومواكبة للتطوير الحضاري في الجانب البيئي، ومواجهة للتغيرات المناخية وتأثيراتها العالمية تبنت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 مبادرة (اتحضر للأخضر)، والتي تستهدف تغيير السلوكيات البيئية، ونشر الوعي البيئي، وحث المواطنين - وخصوصًا الشباب - على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛ لضمان استدامتها، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة، كما تستهدف المبادرة نشر الوعي بالحفاظ على المحميات الطبيعية وإدارتها وفق المستويات العالمية، بما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية، وتعظيم فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية (وزارة البيئة المصرية، 2020).

وتتبنى المبادرة التي أطلقتها وزارة البيئة التوعية بأهمية التشجير، وإعادة تدوير المخلفات، وترشيد استهلاك الغذاء والطاقة والحد من استخدام البلاستيك، والحفاظ على الكائنات البحرية، والحد من تلوث الهواء، وحماية المحميات الطبيعية. وسعت وزارة البيئة لتحويل المبادرة من مسؤولية خدمية إلى استثمارية عبر استغلال الموارد المتاحة كقش الأرز في صناعة السماد، ووفرت من خلاله فرص عمل، كما أطلقت حملة " "ECO EGYPT كجزء من مبادرة "اتحضر للأخضر"؛ لدعم وتنشيط السياحة البيئية، من خلال حماية المحميات الطبيعية وتعزيز التنوع البيولوجي (محمد، 1682،2020).

وسعت مبادرة اتحضر للأخضر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: (وزارة البيئة المصرية، 2020):

- تغيير السلوكيات وحث المواطن على المشاركة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية؛ لضمان استدامتها، حفاظًا على حقوق الأجيال القادمة.

- تسليط الضوء على دور الشباب في الحفاظ على البيئة وصون الموارد الطبيعية، والعمل على دمجهم بشكل أكبر في العمل البيئي.

- تعتمد المبادرة على مواصلة جهود وإجراءات مواجهة تلوث الهواء، منها أنشطة تحسين جودة الهواء ودعم وسائل رصد نوعية الهواء.

- خفض التلوث بالجسيمات الصلبة بنسبة 50% بنهاية عام 2030.

- نشر الوعي بالحفاظ على المحميات الطبيعية وإدارتها وفق المستويات العالمية، بما يضمن الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية وتنوعها البيولوجي.

- دعم الاقتصاد، وزيادة التنافسية، وخلق فرص عمل جديدة، والحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية كحق أصيل للأجيال القادمة.

- تحقيق مبدأ المشاركة المؤسسية؛ لذا وضعت وزارة البيئة مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بروتوكول تعاون لدمج المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية.

والجدير بالذكر أن التلوث البيئي من المشكلات الخطيرة التي تعاني منها مختلف بلدان العالم، فلم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية، واختل التوازن بين عناصرها المختلفة، وأصبح جو المدن مليئًا بالغازات المتصاعدة من مداخن المصانع، ومحطات القوى، وتلوثت التربة الزراعية نتيجة الاستعمال المكثف للمخصبات الزراعية والمبيدات الحشرية، وأصبحت مياه الأنهار والبحيرات في كثير من الأماكن في حالة يرثى لها؛ نتيجة ما يلقى فيها من مخلفات الصناعة ومن فضلات الإنسان، وقد ينتقل التلوث من بلد لآخر لا دخل له فيه، وبذلك أصبح موضوع البيئة وضرورة المحافظة عليها من التلوث من الأمور الضرورية في وقتنا الحاضر، بحيث أصبحت موضع اهتمام العلماء والمفكرين والجمعيات والمنظمات، كما أن التلوث البيئي لم يعد مشكلة محلية، بل عالمية لا يعرف حدودا دولية يتوقف عندها(Diachenko, 94,2019).

ولا شك أن الحفاظ على البيئة مسؤولية مجتمعية، ولمؤسسات التربية دور في الحفاظ على البيئة، منها:

- تمكين الفرد من فهم ما تتميز به البيئة من طبيعة معقدة، نتيجة للتفاعل بين جوانبها البيولوجية والفيزيائية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية.
- تعزيز الوعي بأهمية البيئة والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المناطق الحضرية والريفية .
- إتاحة الفرص لاكتساب المعرفة والقيم والمواقف والمهارات الضرورية لحماية البيئة وتحسينها.
- خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل.
- إرساء قيم أخلاقية جديدة تقوم على احترام الطبيعة، واحترام كرامة الإنسان.

3- التطوير الحضاري للجانب الاقتصادي

وقد سعت الحكومة المصرية من خلال رؤيتها الطموحة 2030 إلى الاستفادة من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة، من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التنموية، والتي تضمنت العديد من المجالات الاقتصادية الآتية:

في الجانب الزراعي، تُعتبر مبادرة زراعة مليون ونصف فدان إشارة البدء لانطلاق الثورة الزراعية الحديثة، والتي وحدت فيها الإرادة السياسية الجهود الشعبية والبحث العلمي لتحقيق أهداف تنموية لم تكن لتحقيق الاكتفاء الزراعي والأمن الغذائي فقط، بل أيضًا لبناء مجتمعات جديدة، وصناعات متوازية، فهي عملية حراك اجتماعي اقتصادي زراعي لبناء دولة قوية. وتسهم في هذه المبادرة وزارات الزراعة، والمالية، والري، وهيئة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة، موزعة على 9 مناطق صحراوية، معتمدة على المياه الجوفية، وخُصصت تلك الأراضي للشباب وصغار المُزارعين؛ لخلق فرص عمل ومجتمعات عُمرانية جديدة جاذبة للسكان، والتركيز على التركيب المحصولي لنوع التربة وخصائصها، بما يتلاءم مع مصادر المياه وجودتها؛ حيث تُحدد للمُزارعين نوع المحاصيل المناسبة، وتُذلل مشكلات النقل والتسويق، من خلال التعاقدات مع وزارتي الزراعة والتموين، كما تهدف المبادرة إلى تحقيق الأهداف التالية(عبدالسلام, 2021, 6):

- تحقيق الاكتفاء الزراعي والأمن الغذائي.
- خلق فرص عمل ومجتمعات عُمرانية جديدة جاذبة للسكان، لضمان إعادة التوزيع السكاني.
- خلق فرص تنموية جديدة ذات أبعاد اقتصادية مترابطة.
- تحقيق حراك اجتماعي واقتصادي زراعي.
- زيادة القدرة الاستراتيجية على استغلال المناطق الصحراوية، معتمدة على المياه الجوفية.
- الاهتمام بالبحث العلمي وتوظيفه في تحقيق الرؤية التنموية.

وفي إطار تطوير الاقتصاد الوطني، أولت الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة مشروعات البنية التحتية أهمية بالغة؛ إذ تشكل عاملًا حيويًا للاقتصاد الوطني، وترتبط بعلاقات طردية مع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإيجاد فرص عمل جديدة، كما أن الاستثمار في البنية التحتية يسهم في تحقيق النهضة التنموية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي.

ولقد حققت الدولة المصرية في رؤيتها التنموية مجموعة من الإنجازات في مجال البنية التحتية، منها (عبد السلام, 2021, 4 ؛ صيام, 2021, 7,):

- زيادة استثمارات البنية التحتية بمبلغ 2.3 تريليون جنيه مصري، على مدى السنوات السبع الماضية، بنسبة زيادة 340% عن العام المالي 2020.

- زيادة الاستثمارات في الطرق والجسور بأكثر من 90٪، لتصل إلى 1.79 مليار دولار في عام 2020 من ثلاثة أرباع مليار دولار في عام 2018.

- إطلاق مشروع الطرق الوطنية في عام 2015، ويهدف إلى إنشاء 7000 كيلومتر من الطرق الجديدة في 6 سنوات بميزانية قدرها 11 مليار دولار.

- تنفيذ أعمال تكميلية لتعزيز شبكة الطرق الحالية، من خلال توفير الصيانة المطلوبة لمسافة 5000 كيلومتر من الطرق القائمة.

- تحديث وسائل النقل والاتصالات والبنية التحتية الرقمية، بما انعكس على ترتيب مصر في المؤشرات العالمية.

- نفذت 1000 شركة المشروعات الخاصة بالبنية التحتية؛ مما ساهم في التخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا على الاقتصاد المصري، ووفرت ما يقرب من مليوني فرصة عمل في قطاع البنية التحتية.

- تبنت الحكومة تنفيذ منظومة متكاملة للقطار الكهربائي السريع يبلغ طولها 1000كم، بتكلفة تقدر بنحو 360 مليار جنيه، وتشمل شبكة متكاملة تربط الجمهورية كلها حتى الصعيد، وكل موانئ مصر بالمناطق الصناعية والتنموية والمدن الجديدة.

- إنشاء أكبر ميناء محوري على البحر الأحمر في سفاجا، ويتضمن إنشاء 12كم أرصفة بعمق 18مترًا، وخط سكك حديدي يربط بين أجزاء الميناء بطول 10كم مربوط بشبكة القطار السريع (السخنة / العلمين)، وغيرها من الموانئ الحيوية على البحر المتوسط، وربطها بمشروعات البنية التحتية الداخلية.

وهناك العديد من المشروعات الاقتصادية، والتي لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية، والاستقرار الأمني، وتوفير فرص العمل، كمشروعات الطاقة، والاستزراع السمكي، والصناعة، والسياحة، وغيرها.

4- التطوير الحضاري للجانب السياسي

في خضم المشكلات الكثيرة التي يعاني منها الوطن العربي في الوقت الراهن بصفة عامة، ومصر بصفة خاصة، تبرز الأدوار السياسية الريادية لمصر في تدعيم العلاقات العربية والإقليمية والدولية، مساهمة في تحقيق الاستقرار الداخلي، ومواجهة التحديات السياسية والأمنية التي واجهت المنطقة العربية، ومن أهم الملامح السياسية الداخلية والخارجية في الجمهورية الجديدة (الجمهورية الجديدة إنجازات الدولة المصرية, 2020، 4-12):

- تثبيت أركان الدولة والحفاظ على مؤسساتها السياسية.

- الحد من الفساد في قطاعات الدولة.

- تحقيق الاستقرار، بالقضاء على النشاط الإجرامي والإرهابي داخل الدولة، ومحاربة الإرهاب في سيناء، وتبني استراتيجية تطوير القوات المسلحة.
- عودة مصر إلى مجلس الأمن رغم التحديات الخارجية.
- تولي مصر رئاسة لجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن.
- رئاسة القمة العربية.
- الجمع بين عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي ورئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغيّر المناخ.
- اختيار مصر لرئاسة الاتحاد الأفريقي 2019م.

كما سعت مصر إلى تعزيز الروابط مع مختلف البلدان العربية والأفريقية الشقيقة، ومع القوى الكبرى، وذلك من خلال الانفتاح على قوى عالمية، مثل روسيا والصين، وحرص الدولة المصرية على المشاركة في المحافل الإقليمية والدولية؛ مما يعزز موقعها الحضاري سياسيًا واقتصاديًا، والمشاركة في حل القضايا الإقليمية وعلى رأسها الأزمة السورية، والأزمة الليبية، كما أكدت مصر على مساندتها للشرعية اليمنية، وارتكز الموقف المصري دائمًا على دعم وحدة الأراضي اليمنية، والترحيب بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الصادرة بشأن الوضع في اليمن، فضلًا عن تأييد التسوية السلمية، وإجراء حوار وطني من أجل التوصل لحل توافقي، فيما تظل القضية الفلسطينية على رأس الأولويات المصرية. (الهيئة العامة للاستعلامات على موقع https://2u.pw/lorbqm)

ويظل الانتماء المصري للقارة الأفريقية في صدارة دوائر السياسة الخارجية؛ حيث سعت مصر إلى إيجاد دور فاعل في مختلف آليات العمل الأفريقي المشترك، من خلال تنشيط التعاون بين مصر والأشقاء الأفارقة في كافة المجالات، وهو الأمر الذي انعكس في القيام بالعديد من الزيارات واستقبال المسؤولين الأفارقة في مصر، وما شهدته تلك الزيارات من توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول الأفريقية؛ بهدف دعم التعاون الاقتصادي (الهيئة العامة للاستعلامات على موقع https://2u.pw/lorbqm).

كما شهدت العلاقات بين مصر وشركائها في آسيا زخمًا كبيرًا يقوم على أساس تبادل المصالح؛ حيث تمّ فتح علاقات جديدة بدول آسيوية لم يزرها أي رئيس مصري، وكذلك عودة الزيارات التي انقطعت لدول آسيوية عظمى، وتجسّد في زيارات إلى سنغافورة والصين وإندونيسيا، ودول كازاخستان واليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام، والتي استهدفت الاستفادة جميعها من خبرات وتجارب هذه الدول في المجالات التنموية والتعليم والصناعة، وتنمية الاقتصاد المصري، وجذب الاستثمارات، وأثمرت توقيع عدة اتفاقيات، ومذكرات تفاهم في هذه المجالات (الجمهورية الجديدة إنجازات الدولة المصرية, 2020، 21).

كما شهدت العلاقات المصرية الأوروبية دفعة قوية، سواءً على المستوى الثنائي لكل من ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والمجر والبرتغال، أو متعددة الأطراف، ومن بينها آلية

التعاون الثلاثي مع اليونان وقبرص، أو تطوير العلاقات إلى مستوى الشراكة مع دول "فيشجراد" من خلال المشاركة الأولى لمصر في أعمال هذه القمة.

ويتضح من خلال ما ذكر، أن توجهات السياسية الخارجية للجمهورية الجديدة استهدفت عودة مصر لمكانتها السياسية، وخدمة التنمية الاقتصادية من خلال الشعور بالمسؤولية الوطنية، والحرص على المكانة الدولية، وتحقيق التعاون المتبادل على كافة المستويات، وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في قارت العالم المختلفة، والاهتمام بالعمق الاستراتيجي الأفريقي، وتحقيق الشراكة الإقليمية مع الدول العربية والأفريقية، إلى جانب حماية الأمن القومي المصري من خلال تأمين الحدود الغربية الليبية، والشرقية الفلسطينية. (الجمهورية الجديدة إنجازات الدولة المصرية،2020, 21).

ثالثاً: القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة

مما لا شك فيه أن المواطن الفرد هو جوهر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهدفها،

تلك البرامج التي تنشدها الدولة المصرية، وخصوصًا في الوقت الذي يشهد ميلاد الجمهورية الجديدة، تزامنًا مع ميلاد العاصمة الإدارية الجديدة، والتي تفرض على الفرد والمجتمع دعم هذه الرؤية الوطنية التنموية، والمساهمة في تنفيذها على أرض الواقع، ومن ثم تنبع أهمية قيم الجمهورية الجديدة؛ لدعم هذا الحدث التاريخي، وتعزيز التفاعل الإيجابي البنّاء للأفراد، الذين هم رأس مال المجتمع (غنيم, 58،2021).

ويتفق معظم الباحثين على أن القيم مصطلح يشير إلى شيء جيد في حد ذاته، كالجمال، والإخلاص، والأمانة، أو الأشياء التي يفضلها الأشخاص أو الجماعات، وقد تكون هذه الأشياء مادية أو غير مادية، كالعلاقات الاجتماعية، أو الأفكار التي تعد بمثابة المعايير الاجتماعية التي يعتمد عليها الناس لتنظيم حياتهم الاجتماعية، وبناءً عليه تظهر أهمية البناء القيمي في اتصاله بالأهداف التنموية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، علمًا بأن تعزيز القيم الحضارية لا يقل أهمية عن المعلومات والأفكار، وإقامة المشروعات؛ لأن القيم طاقات للعمل، ودوافع للنشاط، ومن ثم تتضح أهمية القيم للأفراد والمؤسسات والكيانات الاجتماعية عامة، والكيانات الحديثة خاصة؛ لتهيئة السلوك الاجتماعي المصاحب للنشاط الاقتصادي للمواطنين، وتحديد أشكال الاستجابات للمواقف والأحداث الاجتماعية وأولويات التفاعل معها (غنيم,59،2021).

ويحتاج المجتمع المصري الذي يشهد طفرة حضارية وتنموية غير مسبوقة - بتدشين العاصمة الإدارية الجديدة والعديد من المشروعات القومية العملاقة – إلى القيم التي تدعم هذا التطوير الحضاري، ومنها: تحمل المسؤولية المجتمعية، وإتقان العمل، والإنجاز، والإبداع، وترشيد الاستهلاك، فضلًا عن قيم الانتماء والمواطنة وغيرها؛ وذلك بغية المحافظة على المنجزات الحضارية والاقتصادية المتحققة، والمساهمة فيها، والافتخار بها.

ولكي يصبح معدل الأداء أمثل للدولة ومؤسساتها، لا بد من مشاركة مؤسسات الدولة - خاصة المؤسسات التربوية- لدورها في تشكيل المنظومة القيمية للمجتمع؛ لأن العلوم والمعارف والمشروعات التنموية لا تتحقق إلا من خلال سياج قيمي يحصن ويقوي دعائمها، علمًا بأن

عراقة المجتمعات المعاصرة تقاس بقدرتها على تشكيل نظام قيمي لمؤسساتها الاجتماعية، يمكنها من مواجهة مستجدات العصر ومتطلباته(Cook, 2016, 720).

ويرجع الخلل في مخرجات المنظومة التربوية إلى الخلل في منظومة القيم، أو ما يعرف بـ(أزمة القيم)، وهو ما تعاني منه النظم التربوية في العالم العربي بصفة عامة، والمجتمع المصري بصفة خاصة، وحيث إن الأمر متعلق بالمنظومة التربوية التي لا شك أنها تشكل المحرك الأساس والقاطرة الأمامية للتنمية المجتمعية الشاملة والمستدامة، فثمة ضرورة لمراجعة المؤسسات التعليمية لدورها في دعم القيم الحضارية لدى أفراد المجتمع، باعتبارها مؤسسات اجتماعية تعمل على تطوير المجتمع وتحديثه، عن طريق استيعاب ما وصلت إليه الحضارة الإنسانية من رقي وتقدم في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية، فمن المؤكد أن إصلاح المجتمع مرهون بإصلاح المنظومة التربوية، وأن نجاح هذه المنظومة في أداء مهامها يستلزم أن تتطابق القيم التي تبثها في الأجيال مع قيم المجتمع (غنيم, 2021، 21).

وفي إطار دعم المشروعات التنموية للمجتمع المصري، وإسهامًا في تحقيق طموحاته التنموية، **تتجلى أهمية بعض القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة، ومن أهمها ما يأتي:**

1- تحمل المسؤولية المجتمعية

تعد المسؤولية المجتمعية من المرتكزات الأساسية لاستقرار المجتمعات ونهضتها، وقد أصبحت أكثر أهمية في الفترة الحالية؛ نتيجة لكثرة المتغيرات الاجتماعية التي مر بها المجتمع المصري منذ 2011 على الصعيدين: الداخلي، والخارجي؛ فالمجتمع في حاجة إلى تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراده، فهي تسهم بشكل كبير في ضبط تصرفات الفرد داخل مؤسسات المجتمع، والتعامل مع ممتلكاته، والسعي للنهوض به، والعمل على تنميته.

وتستمد المسؤولية الاجتماعية فلسفتها من المبادئ التي اتفقت عليها الأديان والشرائع السماوية، والأنظمة والدساتير والقوانين البشرية، واتفقت حولها سائر المجتمعات على اختلاف عقائدها وسلوكياتها؛ لما لها من دور كبير في صالح المجتمعات والأفراد، باعتبارها من القيم الاجتماعية التي حث المفكرون عليها، كما تنطلق فلسفة المسؤولية الاجتماعية من طابعها الاختياري المرن والشامل؛ فكل فرد أو مؤسسة تقوم بما تراه مناسبًا وفق قدراتها؛ ليكون لها بصمة في محيطها المجتمعي (إبراهيم, 2020،283).

ويرى (لغويل, 2016 ,307؛ Okafor, 2021 ,292) أن للمسؤولية الاجتماعية العديد من الأبعاد، ومن أهمها: المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية: وتتضمن بالدرجة الأولى الحفاظ على الموارد الاقتصادية للدولة، وكيفية استثمارها، وتحقيق عائد مادي من الأرباح للمالكين، والإدارة، والعاملين، والمجتمع، والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والقدرة على المنافسة العالمية في المجالات الاقتصادية المختلفة، والمشاركة الفاعلة في رسم الخطط المستقبلية لتحقيق الأهداف التنموية، وتحقيق الرفاهية للمواطنين داخل المجتمع، وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. والمسؤولية القانونية: وتتضمن الالتزام بالواجبات والحقوق داخل المجتمع في شتى المجالات، بالإضافة إلى احترام القوانين والتشريعات المجتمعية والمؤسسية، والتي تخلق حالة من الضبط الاجتماعي للأفراد والمؤسسات داخل المجتمع، وتسهم

في تحقيق الترابط والتماسك المجتمعي. والمسؤولية الأخلاقية: وتتمثل في التزام الفرد، وعدم إلحاق الضرر بالمجتمع وممتلكاته، كما أنها تحدد علاقته بالأفراد داخل المجتمع؛ مما يزيد من التعاون، والتكامل، والتكافل الاجتماعي.

وللجامعة دورها الريادي في تعزيز المسؤولية الاجتماعية؛ لما لها من مكانة كبيرة ومؤثرة في كافة مؤسسات المجتمع؛ لذا تعمل الجامعات على غرس وترسيخ قيم ومفاهيم ومعايير وأبعاد المسؤولية الاجتماعية، والالتزام بها. فالجامعات ليست ميدانًا للتعليم والتدريس فحسب، بل اتسعت مهامها لتكون مركزاً للبحث والتخطيط للمستقبل، إضافة إلى خدمة المجتمع (إبراهيم ،263)، كما أن للجامعة إسهاماتها الفعالة في البناء الاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية، وتوطيد العلاقة بين كافة مؤسسات المجتمع، إضافة إلى تدريب الأجيال القادمة على المشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، والقدرة على التحليل، والتكيف مع المجتمع، والتفكير الناقد، والابتكار، والإبداع، ومهارات العمل الجماعي، والتعلم مدى الحياة، وإنتاج وتطبيق المعرفة، انطلاقًا من مسؤوليتها الاجتماعية.

ويرى الباحثان أن هناك العديد من الفوائد التي تعود على الفرد والمؤسسات والمجتمع، من خلال الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، منها:

- تحقيق الترابط والتفاعل الإيجابي بين الأفراد والمؤسسات داخل المجتمع.
- تحسين نوعية الحياة وجودتها في المجتمع، من خلال التكامل والتكافل والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع من البطالة والفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية.
- تحقيق الاستقرار المجتمعي، نتيجة لتحقيق العدل والمساواة، وتكافؤ الفرص.
- زيادة العائد المادي نتيجة الالتزام بالحقوق والواجبات، والفوائد الاستثمارية.
- زيادة قيم الولاء والانتماء داخل المؤسسات والمجتمع، وتحقيق الرضا الوظيفي، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

2- التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي

يعد التكافل والترابط الاجتماعي حجر الأساس في بناء المجتمعات، وبقائها، وتطورها في ضوء التحديات المستمرة، وتحقيقه يتطلب تمتع أفراده بقيم التفاعل، والمساواة، والثقة، والتضامن، والمشاركة، والتعاون؛ مما يتيح لهم الشعور بدورهم داخل المجتمع، والمساهمة في تحقيق التقدم والازدهار، وتحقيق التنمية الشاملة، خاصة في ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات، فالمجتمع المتماسك قادر على تحقيق مستويات أفضل من الحياة، وتحقيق آماله التنموية.

وللتكافل الاجتماعي أهمية كبيرة؛ فهو جزء حيوي من برامج التنمية المستدامة في كثير من الدول التي تطمح إلى بناء الفرد الواعي والمدرك لحقوقه، وواجباته تجاه وطنه؛ لذا تسعى المجتمعات لتعميق قيم التماسك الاجتماعي؛ لما لها من أثر كبير على الفرد والمجتمع، من ذلك: تعزيز الرغبة لدى الفرد في البقاء والعمل لصالح الجماعة، والولاء لمجتمعه، والمشاركة في

أنشطته، والالتزام بالحقوق والواجبات، والحد من العنف، والتطرف، وتحمل المسؤولية، وقبول الآخر، والظهور الفعال في عمليات التنمية (إبراهيم,517؛ Jewett, 2021, 329,).

وللتكافل الاجتماعي دور كبير في المجتمع؛ حيث يحافظ على هويته، وقيمه، وترابطه، وزيادة قدرته على مواجهة التحديات الخارجية، ويعزز قيم التمكين الاجتماعي، والمشاركة في الأعمال التطوعية، والحد من الانحرافات السلوكية، والشعور بالانتماء، والحفاظ على الموارد البيئة والاقتصادية؛ مما يوفر مجتمعا آمنا متقدما متطورا مترابطا (عمري, 2014, 12).

والتكافل الاجتماعي من المرتكزات الاجتماعية التي يرتبط بها نجاح المجتمعات وبقاؤها، وقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة؛ حيث يرتكز على التعاون والعمل المشترك بين أفراد المجتمع، من خلال بناء روابط على أسس مشتركة دون أيّ تمييز عرقي، أو جنسي، أو معتقدات وأفكار سياسية واقتصادية وغيرها، والتي قد تؤدي إلى تفكك المجتمع، وزيادة الصراعات بين أفراده. ويمكن تنمية قيم التضامن من خلال عدد من المقومات؛ كتحقيق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع دون تمييز، وتوفير حياة كريمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق مستوى معيشي مناسب، ومستوى من الرفاهية؛ مما يضمن المشاركة النشطة والفعالة للأفراد في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية...إلخ (إبراهيم, 524).

والتكافل الاجتماعي مقوم أساسي لبناء الإنسان، فهو عملية دينامية يتم في ضوئها تطوير القيم، والعلاقات، والمؤسسات التي تمكن جميع الأفراد من المشاركة في الحياة السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية على أساس المساواة وتكافؤ الفرص؛ مما يساهم في تحقيق التكيف المجتمعي، وزيادة الفاعلية والأنشطة الإيجابية، والترابط والتماسك بين أفراد المجتمع.

وجدير بالذكر أن التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي قد يظهران في شكل مجهود فردي أو في صورة عمل مؤسسي، من خلال مجموعات أربع من المؤسسات التطوعية، تغطي المجالات التالية: المجموعة الأولى: منظمات خيرية قائمة على البر والإحسان، وتستند إلى الوازع الديني، وتكون في دور الوسيط بين المانح والمتلقي. المجموعة الثانية: منظمات رعائية وخدمية توفر رعاية اجتماعية لفئات مثل الأطفال الفقراء، والمعاقين، والمسنين، أو تقدم خدمات صحية، وتعليمية، وتثقيفية مقابل أجر رمزي أو مجاناً. المجموعة الثالثة: وهي منظمات تنموية لا تقتصر على تقديم إعانات أو خدمات للفئات المحتاجة، بل تستهدف توفير عناصر القوة المستدامة من خلال التعليم، والتدريب، والتأهيل، وتوفير فرص عمل، والتوعية الثقافية والحقوقية. المجموعة الرابعة: وهي منظمات حقوقية تتبنى مطالب فئات معينة، وتدافع عن حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أهمية المبادرات التطوعية المجتمعية، والتي لا ينظمها القانون، بل يُعلي من شأنها حدث محدد، مثل انهيار منازل أو كوارث طبيعية وغيرها، والتي قد تولد في التواصل عبر الشبكة الإلكترونية ثم تمتد للواقع (قنديل, 2011، 16).

وللجامعة دور طليعي في تعزيز التكافل الاجتماعي والعمل التطوعي لدى طلابها، ضمن استراتيجية بناء الإنسان؛ فالجامعة مؤسسة أكاديمية ذات طبيعة تعليمية وأخلاقية، تهدف إلى تنمية وتعزيز القيم الاجتماعية، وتعميق الفضائل الاجتماعية داخل المجتمع؛ من خلال الثروة البشرية الفكرية والعلمية التي تمتلكها الجامعة، ومن خلال نشر المعرفة، والثقافة

الاجتماعية، وترقية النفس البشرية وتهذيبها بالفنون والآداب والعلم؛ ليكون العنصر البشري المخرج من الجامعة قادرًا على تحقيق التنمية المستدامة، وعليه فقد أصبحت الجامعة أرقى مؤسسة علمية أكاديمية تعمق من تماسك المجتمع، واستمراره، وتقدمه في ظل التحديات المعاصرة.

وتسعى الجامعة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال تحسين العلاقة بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات المجتمع، وتعزيز العائد الاجتماعي لدى طلابها، وربطهم بمجتمعهم، والعمل على تنميته.

ويرى الباحثان أن للتكافل الاجتماعي أثرًا كبيرًا على المجتمع المصري في شتى المجالات، إذ يساعد على:

- زيادة قدرة الفرد على تحمل المسؤولية، والمشاركة الاجتماعية الفاعلة داخل المجتمع.
- تعزيز روح التعاون، والتنافس، والمشاركة الإيجابية بين أفراد المجتمع؛ مما يزيد من العائد الاجتماعي المتمثل في الاستقرار المجتمعي، وتحقيق أهداف التنمية.
- المساهمة في الحد من السلوكيات والأفعال السلبية التي قد تهدد أمن واستقرار المجتمع، مثل التعصب، والتطرف، والعنف، والتنمر.
- زيادة من قدرة المجتمع على مواجهة التغيرات والتحديات التي تواجهه، داخليًا وخارجيًا.
- المحافظة على قيم المجتمع وثقافته في عصر السماوات المفتوحة، ويعزز قيم الولاء والانتماء للمجتمع المصري، وزيادة التعاون المجتمعي، وغرس قيم العمل التطوعي.
- الحفاظ على موارد المجتمع وثرواته، والتصدي لمحاولات التخريب، والشائعات الهدّامة.

3- ترشيد الاستهلاك

تمثل قضية الاستهلاك قضية مجتمعية متشابكة وذات جوانب كثيرة، وأصبح الإسراف في الاستهلاك يشكل خطرًا ليس فقط على مستوى الفرد والأسرة، بل على المجتمع وموارده، وهي ليست قضية اقتصادية فحسب، ولكنها قضية اجتماعية وثقافية، ومن ثم فإن مواجهتها والحد من خطورتها يتطلب تضافر جهود متعددة من كل مؤسسات الدولة (عبدالعال, 2011,127).

ولا يعد الاستهلاك خطرًا في حد ذاته، إلا إذا اقترن بالمظهرية، والتقليد الأعمى، وعدم الوعي بالمخاطر المترتبة عليه، واستخدام الفرد لأشياء تفوق حاجاته، وخلق أزمات داخل المجتمع؛ لذا وجب ترشيد الاستهلاك، ونشر ثقافة الترشيد، وخاصة في الموارد الاقتصادية كالماء، والطاقة، والغذاء...إلخ (قنديل؛ وآخرون, 2018,465).

وتعتمد الدراسات التي تناولت ظاهرة الاستهلاك على دارسة التغيرات الاجتماعية ذات التأثيرات السلوكية على أفراد المجتمع، وانتشار ظاهرة العولمة، والرغبة في زيادة التحضر؛ والتي

تزيد من معدلات الاستهلاك لكل موارد الدولة، خاصة في الشعوب النامية غير المنتجة؛ حيث تؤثر كثرة الاستهلاك على تناقص موارد الدولة، وكثرة الاستيراد من الخارج؛ مما يزيد من الضغوط الاقتصادية والسياسية على الدولة، ويعوق حركة التنمية، وتضعف قدرتها على التنافسية في الإنتاج.

والترشيد في الإسلام يعد عبادة؛ حيث نهى الله -عز وجل - عن الإسراف - قال تعالى- : "وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (الأعراف، آية31)، وقول النبي ﷺ: (كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيتِهِ. فالأميرُ الذي على الناسِ راعٍ عليهم وهو مسؤولٌ عنهم، والرجلُ راعٍ على أهلِ بيتِهِ وهو مسؤولٌ عنهم، والمرأةُ راعيةٌ على بيتِ بعلها وولدِهِ وهي مسؤولةٌ عنهم، وعبدُ الرجلِ راعٍ على بيتِ سيدِهِ وهو مسؤولٌ عنهُ، ألا فكلُّكم راع وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيتِهِ). أخرجه البخاري (2554). وفي هذا الحديث الشريف توجيه نبوي إلى وجوب القيام بحق الرعيّة وإرشادهم لمصالحهم الدينية والدنيوية، وردعهم عما يضرهم في دينهم ودنياهم، وقد جاء في معنى قوله صلى الله عليه وسلم" "وَالرَّجُلُ رَاع عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُم :" يكون الرجل مسؤولًا عن أهل بيته، تربية، وتعليمًا، وتهذيبًا، وتقويمًا؛ لذا ينبغي عليه الأخذ بهم عن طريق الدنايا، والابتعاد عن مواطن الرّيب، وتوفير ما يحتاجونه من سكن وطعام وشراب ولباس، كل ذلك في غير تقتير ولا إسراف، وليكن في بيته عينًا راعية، وأذنًا واعية، يتفقد الأمور، ويتحرى المصالح، ويقيم العدل في رعايا مملكته الصغيرة.

ويتضمن الترشيد والحد من الاستهلاك مجموعة من القيم يجب تنميتها وتعميقها لدى أفراد المجتمع في حياتهم اليومية، من خلال الضبط الاجتماعي، والذي يعني الالتزام بقواعد وقوانين ومعايير المجتمع في شتى المجالات، وأهمها: الحد من الإسراف، ومسايرة استراتيجيات التنمية التي تضعها الحكومات لمواجهة الأزمات العالمية، والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، والحد من الإنفاق في غير الضروريات الأساسية، والمشاركة في استثمار الموارد، والعمل التطوعي للتوعية بمخاطر الاستهلاك الزائد، والتفاعل الاجتماعي، ويتطلب ترشيد الاستهلاك نشر الوعي لدى الأفراد؛ للحفاظ على موارد المجتمع، وحسن الاستثمار(Wang, 2022 , 219).

4- التثبت من الأخبار

تؤدي الشائعات وعدم التثبت من الأخبار إلى التأثير بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات والتنظيمات الإدارية بأنواعها المختلفة، وفي الغالب يكون أثرها سلبيًا على الأداء وعلاقات الأفراد في المؤسسة الواحدة، وربما أدت إلى تكوين وظهور (الشلليات) بين العاملين في المؤسسة الواحدة، وبالتالي تؤثر في وحدة فريق العمل؛ لعدم الثقة بين الأفراد. وقد لحقت الشائعات الأفراد ونالت من سمعتهم وشرفهم وسيرتهم، وبخاصة تلك التي تتناول رموز الأمة، وقادتها وعلماءها، والنابغين والمتميزين في مختلف المجالات قديماً وحديثاً.

وتؤثر الشائعات كذلك على المؤسسات: كالشركات، والجمعيات والمنظمات الأهلية والبنوك، والأحزاب السياسية، ومن تأثيراتها الاجتماعية (حجاب,2007 ،140-142):

- إعطاء صورة غير صادقة عن المؤسسات، من حيث نشاطها وخدماتها وأهدافها والقائمين عليها، وتصويرها بتجاوزات هي بريئة منها، كشائعات العمالة والرشوة أو السعي لتحقيق مصالح شخصية.
- إضعاف ثقة المجتمع في هذه المؤسسات، فيضعف تفاعل المجتمع معها؛ مما ينتج عنه حالة من البلبلة وعدم وضوح الرؤية.
- تقليل فاعلية المؤسسة وإلحاق الضرر بها، وتدميرها كمدخل لإضعاف المجتمع والقضاء على طموحاته، وتشمل تلك الشائعات: الإساءة لسمعة المنتج الوطني؛ مما يؤدي إلى ركوده وانخفاض سعره وتوقف إنتاجه، وضعف الميزان التجاري للدولة نتيجة لزيادة الاستيراد، وانخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة البطالة نتيجة لعدم التوسع في إنشاء شركات جديدة، والإضرار بالبورصة، وهي من أكثر المؤسسات الاقتصادية تعرضاً للشائعات(Schmid et al, 2017, 31).
- تدمير البنية التحتية للمجتمعات.
- إشاعة روح العجز عن مواجهة الأزمات والتردد في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- تعميق الخلافات، والنزاعات العرقية، والثقافية، والدينية.
- إشاعة روح الهزيمة والاستسلام، وإشاعة روح العجز عن التقدم واللحاق بركب الحضارة والمدنية.

ومن أهم آثار الشائعات على المؤسسات التربوية (شتلة, 2017، 127):

- إرباك صانع القرار، فيبطئ أو يتسرع في إصداره.
- محاولة النيل من الاستقرار الداخلي للتنظيم الإداري، وتفكيكه وجعله متذبذباً.
- محاولة إشاعة الروح الانهزامية، والتأثير على المعنويات للأفراد بالتنظيم الإداري، بإشاعة عدم جدوى المجهودات المبذولة من إدارة المؤسسة لتسيير العمل.
- إثارة روح الانقسام في صفوف مجموعة العمل، وزعزعة إيمانهم بمبادئه وقيمه.
- خلق التوترات داخل العمل الجماعي؛ لكي تعرقل الإنجازات.
- لها آثار كبيرة على محاولات تحسين العمل وتطويره.

لذا فإن تعليم الطلاب مهارات التفكير النقدي يقلل من ميلهم إلى تصديق الشائعة وتداولها (Rosnow & Gibney, 1988,55) ويحتاج تفعيل هذه المهارات إلى الثقة في النفس، وتبني استراتيجية تقوم على التأكد من مصدر المعلومة، والتاريخ، والأطراف التي أخذت بها، وطرح أسئلة من قبيل: هل المؤشرات التي تضمنتها المعلومة معقولة؟ هل الشخص أو الأشخاص المذكورون على علم بها؟ هل هناك عدم اتساق وتناقضات في نصها؟ هل الحجج العلمية المستخدمة منطقية؟ هل يتم توظيف السرد في استثارة عاطفة المتلقي وتضامنه؟ وإذا كان الأمر يتعلق بأحداث تقع ضمن محيطنا القريب، فيمكن التحقق من المعلومات بالرجوع إلى

الأشخاص أو المؤسسات المعنية بهذه الأحداث، أما إذا كان الأمر يتعلق بأحداث تقع خارج نطاق محيطنا القريب، فيمكن اللجوء إلى بعض المواقع المتخصصة في غربلة المعلومات والتحقق من صحتها، مثل" هيئة مكافحة الشائعات" في المنطقة العربية. فتدريب الطلاب على التفكير النقدي يمنحهم القدرة على غربلة المعلومات، واختيار الدقيق منها، ورفض تلك التي يغلب عليها الغموض؛ ومن ثم عدم الإسهام في تداولها (رابح, 177،2017-188).

5- الإبداع والتقدم الحضاري

الإبداع هو القدرة على التفكير للتوصُّل إلى إنتاج جديد ومتنوّع، يمكن القيام به في شتَّى مجالات الحياة المختلفة.

ولا شك أن للإبداع دورًا كبيرًا في تقدم المجتمعات، فهو المسؤول عن الحضارات الراقية التي توصَّلت إليها البشرية حتى الآن وفي المستقبل، وقد أمر الله (عز وجل) عباده بالتفكُّر والتدبُّر والعلم؛ لأنه الطريق الحقيقي إلى الإبداع. كما كرم الإسلام العقل، ودعا إلى العلم، وأمر الإنسان ألا يعطِّل عقله، وأن ينمِّيه بالعلم والمعرفة، وأن يستخدمه في التفكُّر والتأمُّل (زايد؛ البنا, 2012،23).

وللمؤسسات التربوية -وخاصة الجامعة- دور كبير في تنمية قيم الإبداع لدى طلابها باعتبارهم كوادر بشرية، فالإنسان المبدع لديه القدرة على مواكبة العصر ومتغيراته، واستكمال المسيرة التنموية؛ لذا لا بد من اضطلاع الجامعات بدورها الحقيقي في تنمية القدرات الإبداعية لطلابها؛ نظرًا لدورها الريادي في إعداد ورعاية العلماء، والمفكرين المبدعين من خلال (محمد, 2010، 206):

- تنمية التفكير؛ فالإبداع نمط من أنماط التفكير، ومستوى متقدم في سلم القدرات الذهنية للإنسان؛ حيث يؤدي إلى ابتكار أفكار جديدة، وأساليب متجددة، ووسائل تقنية مستحدثة، وتطبيقات غير مألوفة في شتى مجالات الحياة.
- تزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات الجديدة التي تواكب العصر، وتسهم في التقدم الحضاري، بالإضافة إلى رعاية الطلاب الموهوبين المبدعين، وتهيئة البيئة المناسبة لهم.
- إعداد الكوادر البشرية القادرة على المشاركة في رسم الخطط الاستراتيجية التنموية، فالإبداع ليس سلوكاً فقط، وإنما قيم وسلوك وإنتاج.
- تعزيز قيم العمل التعاوني، وقيم الولاء للمجتمع الذي يعيش فيه؛ فالمبدع الذي يجهل تاريخ أمته، وحاضرها، ومستقبلها، وطموحاتها- لا يتكون لديه وعي بمصيرها، ولا يمكن له المشاركة في تنميتها.

ويلاحظ أن للتفكير الإبداعي أهمية كبيرة تعود على الجامعة، والمجتمع، منها أنه:

- يسهم في تحسين نوعية التعليم، وزيادة قدرته على التكيف مع الواقع، من خلال المرونة والقابلية للتطوير، والتحسين وفق احتياجات الطلاب والمجتمع.

- تحسين مخرجات التعليم من خلال تحقيق الكفاءة والفاعلية والإنجاز، واستخدام الموارد بشكل يحقق الاستدامة.
- زيادة قدرة الجامعة والمجتمع على المنافسة من خلال تقليل الهادر في العملية التعليمية، وتحسين المخرجات، وتقديم المعرفة الجديدة.
- زيادة القدرة لدى الطلاب على الإبداع والابتكار، وتخلصهم من الأفكار السلبية؛ حيث يسهم الإبداع في بناء الثقة بالذات، وزيادة القدرة على التفكير والتأمل والمشاركة المجتمعية.

6- الاصطفاف خلف القيادة السياسية

في ظل التحديات التي يمر بها العالم بصفة عامة، والمجتمع المصري بصفة خاصة، تتزايد أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية؛ مساهمة في تحقيق العديد من الفوائد للفرد والمجتمع، ومنها:

- تعزيز مبدأ الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة.
- تحقيق الوحدة السياسية، والترابط المجتمعي، والحد من ظاهرة التعصب الأعمى، والحد من انتشار الشائعات.
- الاستمرارية في المبادرات القومية التي تستهدف النهوض بالوطن والمواطن، وفق الخطط التنموية التي وضعتها الدولة المصرية بمشاركة أعضاء وجماعات المجتمع.
- تشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية.
- زيادة المشاركة المجتمعية، وتعزيز المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع.
- تعزيز قيم الولاء والانتماء، وترشيد الاستهلاك من خلال الحفاظ على الموارد، وحسن استثمارها.
- تعزيز قيم العمل التطوعي، والشفافية، والحوكمة، والمحاسبية.

رابعاً: القيم الداعمة للتطوير الحضاري في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030م

عكست استراتيجية 2030 الرؤية المصرية للتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية؛ حيث ركزت هذه الأبعاد على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى المعيشة، من خلال التأكيد على ترسيخ مبادئ العدالة، والاندماج الاجتماعي، ومشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية والاجتماعية، كما سعت الاستراتيجية إلى توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للأسر الفقيرة، وتوفير الرعاية الصحية، وحماية ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن.

وتعد استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر، تربط الحاضر بالمستقبل، وتستلهم إنجازاتها من سواعد أبنائها، وتاريخهم العريق، وتهدف الاستراتيجية إلى تبني رؤية تنموية واضحة لوطن متقدم مزدهر، تسوده العدالة، وتجسيدًا لدستور حديث يرتكز على المساواة، والمسؤولية، لتحقيق الرخاء الاقتصادي المنشود للبلاد (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 9).

ويمكن تعريفها بأنها: رؤية مستقبلية ذات منهجية طويلة المدى، تراعي تطلعات المجتمع المصري، وتتضمن أهدافا شاملة لكافة المرتكزات وقطاعات الدولة، بمشاركة مجتمعية لمواجهة التحديات التي تواجه عملية التنمية، وحسن الاستثمار للثروات الطبيعية والبشرية، من خلال مؤشرات، وأبعاد، ومرتكزات تحقق جودة الحياة. وتركز استراتيجية التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد، هي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، وتتضمن الاستراتيجية وفق الأبعاد الثلاثة عشرة محاور، ففي البعد الاقتصادي محاور التنمية الاقتصادية، والطاقة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، وفي البعد الاجتماعي محاور العدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والصحة والثقافة، وفي البعد البيئي محاور البيئة، والتنمية العمرانية، بالإضافة إلى محور السياسة الخارجية والأمن القومي، والسياسة الخارجية(استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 9).

وتسعى الاستراتيجية إلى أن تصبح مصر بحلول عام 2030، ذات بنية اقتصاد وسياسية قوية، من خلال الاعتماد على مجموعة من القيم الداعمة لها، منها: الاندماج الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية، وتحمل المسؤولية، وتنمية الإبداع والابتكار القائم على المعرفة، والاهتمام بتمكين المرأة وتحقيق العدالة المجتمعية، والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وترشيد الاستهلاك، وحسن استثمار الموارد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وتحقيق الريادة الإقليمية، والاستقرار الداخلي (استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 9-12).

وتسعى مصر من خلال رؤيتها للتنمية المستدامة 2030م، إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء مجتمع متكاتف يتميز بالمساواة، وبأعلى درجة من الاندماج المجتمعي، وتحفيز فرص الحراك الاجتماعي المبني على تقليل الفجوة الجغرافية بين الريف والمدن، وزيادة نصيب الفرد من الناتج القومي، وزيادة فرص استكمال التعليم الأساسي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والفرص، وتحقيق أعلى قدر من حقوق المواطن المصري في رؤية تنموية مستمرة؛ لذا تعد رؤية مصر 2030 بمثابة خارطة طريق للتنمية المصرية بأبعادها ومحاورها. وهو ما يؤكد ارتكاز رؤية مصر 2030 وتأكيدها على القيم الحضارية؛ لاستكمال مسيرة التنمية، وتجاوز التحديات والعقبات التي تواجه الدولة المصرية.

وفي إطار اعتراف استراتيجية التنمية المستدامة 2030 بالدور الفاعل للمؤسسات التربوية في مساندة وتدعيم جهود التنمية، اعتمدت على النهج التشاركي لكل مؤسسات الدولة، وخاصة مؤسسات التعليم العالي؛ حيث ركزت على التعليم والتدريب في محورها السابع، وأكدت على ضرورة توفير تعليم يتصف بالجودة العالية، ومسايرة التعليم والتعلم للمعايير العالمية، وزيادة فرص الإتاحة للجميع دون تمييز، وتكوين طلاب قادرين على الإبداع والابتكار، ومواكبة سوق العمل، والمشاركة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتخريج أجيال

قادرة على النهوض بالمجتمع وفق الخطط الاستراتيجية، وعادات وتقاليد المجتمع المصري(استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، 158-163).

وثمة مبادرات أطلقتها الرؤية الاستراتيجية في إطار دعمها للتطوير الحضاري في الجمهورية الجديدة، منها (الجمهورية الجديدة إنجازات الدولة المصرية، 12-28، 2020):

- برنامج مستورة، ويهدف إلى تمكين المرأة المعيلة، عن طريق قروض متناهية الصغر تساعدها؛ كي تصبح عنصرًا منتجًا، وفاعلًا في المجتمع.
- مبادرة مصر بلا غارمين، وهي مبادرة لسداد ديون الغارمات والإفراج عنهم.
- برنامج أطفال بلا مأوى، ويسعى لحماية الأطفال، وتقديم الخدمات العاجلة لهم، مثل التغذية والخدمات الصحية.
- شهادة أمان، وهي مبادرة التأمين على العمالة المؤقتة والموسمية.
- برنامج سكن كريم، ويهدف إلى توفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي، وترميم أسقف المنازل.
- مشروع جمعيتي، ويستهدف تغطية المناطق المحرومة، والقرى التي تبعد عن المجمعات الاستهلاكية، وتوفير فرص عمل للشباب، وتوفير السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين.

الإطار الميداني للدراسة:

يتناول هذا الجزء عرضاً منهجياً للدراسة الميدانية وإجراءاتها، ونتائجها، ويشمل: تصميم وبناء أداة الدراسة، وتحديد مجتمعها، والعينة، وأساليب المعالجة الإحصائية، ونتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

أولاً: هدف الدراسة الميدانية

يسعى الجانب الميداني إلى التعرف على درجة الأهمية لبعض القيم الداعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استبانة موجهة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، مكونة من ثمانية أبعاد هي: تحمل المسؤولية المجتمعية، والمحافظة على الملكية العامة، وتقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، والاصطفاف خلف القيادة السياسية، والتكافل والتضامن الاجتماعي، والتثبت من الأخبار، وترشيد الاستهلاك، وتدعيم الإبداع.

ثانيًا: منهج البحث وإجراءاته:

1. منهج البحث:

يسعى البحث الحالي إلى الكشف عن القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة، ومن ثم فإن منهج البحث المناسب هو المنهج الوصفي ، والذي يعد من بين أهم المناهج البحثية التي تهدف إلى دراسة أي ظاهرة أو مشكلة على أرض الواقع من خلال جمع البيانات حولها، ومن ثم تحليلها، وإيجاد العوامل المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة. وفي هذا

الصدد، أشار المحمودي (2019) إلى أن المنهج الوصفي يعد أحد الطرق العلمية لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها.

2. مجتمع البحث وعينته

تمثل مجتمع البحث في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية فئة (مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ)، خلال العام الدراسي (2022-2023م)، والبالغ عددهم (606140) وفق إحصائيات الكتاب السنوي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فبراير 2022. أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية؛ لتمثيل مجتمع الدراسة تمثيلًا صادقًا، وفقًا للمعايير الإحصائية، ونظرًا لأن حجم العينة كبير، فقد تم توزيع الاستبانة عشوائيًا على أفراد العينة المستهدفين بالدراسة إلكترونيًا عبر الموقع الإلكتروني (https://2u.pw/SaqKNQ)، وتم الحصول على الردود من أفراد مجتمع الدراسة المستهدفين، حيث بلغ عدد الردود (410) استبانة كاملة الإجابات من فئات مختلفة (مدرس 303)، (وأستاذ مساعد 60)، (وأستاذ 47).

3. أداة الدراسة:

من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بمجال القيم، والجمهورية الجديدة، والجانب النظري للدارسة الحالية، إضافة إلى استطلاع رأي بعض الخبراء ، وعددهم (12) في مجالات (الاقتصاد, والسياسة, والقيادات الحزبية, والقيادات الجامعية) من خلال الرابط الإلكتروني التالي (https://forms.gle/GgVM7qpMgSLetBrZA), ومن خلال الرجوع إلى رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030, تم استنباط مجموعة من القيم وعرضها على عينة من الخبراء لإبداء الرأي حول أهمية القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة، وأولوية ترتيبها, وقد تم اعتماد الاستبانة في صورتها الأولية (71) عبارة، وفي ضوء اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم، تم تعديل الصياغة اللغوية، ودمج بعض العبارات المتشابهة والمتداخلة، وحذف بعض الفقرات، لتخرج الاستبانة في صورتها النهائية في (64) عبارة، مكونة من الأبعاد الثمانية للاستبانة التي تهدف إلى الوقوف على أهمية القيم الداعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبذلك تأكد الباحثان من صدق المحتوى.

ثالثاً: تقنين أداة الدراسة:

للحصول على البيانات التي تساهم في تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بإعداد استمارة استبيان تكونت من ثمانية محاور رئيسية، كما شملت الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة. وللتحقق من ثبات وصدق أداة جمع البيانات الأولية في الدراسة الحالية، تم إجراء دراسية استطلاعية وذلك بتوزيع الاستبانة في صورتها الأولية على عينة محدودة من مجتمع الدراسة بلغ حجمها (57) وذلك للتحقق من مدى مناسبة الأداة لجمع البيانات المطلوبة.

أ- ثبات الاستبانة:

تم التحقق من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك لقياس الثبات الكلي للاستبانة ومحاورها، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (1)

الصدق الذاتي لمحاور الاستبانة

المحاور	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ	درجة الصدق	مستوى الصدق
المحور الأول	8	.734	87.8	مرتفع
المحور الثاني	11	.858	87.8	مرتفع
المحور الثالث	11	.937	87.8	مرتفع
المحور الرابع	5	.761	87.8	مرتفع
المحور الخامس	8	.877	87.8	مرتفع
المحور السادس	5	.843	87.8	مرتفع
المحور السابع	6	.861	87.8	مرتفع
المحور الثامن	10	.915	80.9	مرتفع
اجمالي المحاور	**8**	**.946**	**87.8**	**مرتفع**
أجمالي العبارات	**64**	**.976**	**80.9**	**مرتفع**

ويلاحظ من الجدول السابق أن معامل الصدق الذاتي للاستبانة يقترب من الواحد الصحيح في محاورها وهي درجة مرتفعة، وبذلك تتمتع الاستبانة بدرجة عالية من الصدق، ويمكن الاعتماد على نتائجها.

ب- صدق الاتساق الداخلي:

قام الباحثان بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنمي إليه, وذلك لكل محور من محاور الاستبانة, للتأكد من صدق الاستبانة على النحو التالي:

جدول (2)

معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه من محاور الاستبانة

المحور الأول (تحمل المسئولية)		المحور الثاني (المحافظة على)		المحور الثالث (تقدير الإنجازات)		المحور الرابع (الاصطفاف خلف القيادة)		المحور الخامس		المحور السابع (ترشيد الاستهلاك)		المحور الثامن (ترشيد الاستهلاك)	
ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط	ع	معامل الارتباط
1	**0,133**	9	**0,648**	20	**0,668**	31	**0,679**	41	**0,757**	49	**0,806**	55	**0,753**
2	**0,581**	10	**0,527**	21	**0,877**	32	**0,713**	42	**0,804**	50	**0,845**	56	**0,820**
3	**0,594**	11	**0,693**	22	**0,733**	33	**0,797**	43	**0,792**	51	**0,727**	57	**0,756**

المحور الأول (تحمل المسئولية)		المحور الثاني (المحافظة على)		المحور الثالث (تقدير الإنجازات)		المحور الرابع (الاصطفاف خلف القيادة)		المحور الخامس		المحور السابع (ترشيد الاستهلاك)		المحور الثامن (ترشيد الاستهلاك)	
4	**0,688	12	**0,645	23	**0,742	34	**0,751	المحور السادس (التثبت من الأخبار)		52	**0,802	58	**0,743
5	**0,628	13	**0,623	24	**0,648	35	**0,732	44	**0,652	53	**0,682	59	**0,725
6	**0,644	14	**0,706	25	**0,645	المحور الخامس (التكافل الاجتماعي)		45	**0,912	54	**0,792	60	**0,688
7	**0,748	15	**0,632	26	**0,838	36	**0,724	46	**0,929	-	-	61	**0,789
8	**0,706	16	**0,538	27	**0,812	37	**0,732	47	**0,899	-	-	62	**0,806
-	-	17	**0,705	28	**0,860	38	**0,783	48	**0,717	-	-	63	**0,794
-	-	18	**0,724	29	**0,874	39	**0,631	-	-	-	-	64	**0,598
-	-	19	**0,744	30	**0,890	40	**0,637	-	-	-	-	-	-

يتضح من جدول (2) أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه لكل محور من محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى (0,01), أي ترتبط جميع درجات كل عبارة ارتباط موجب دال إحصائياً بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه, مما يدل إلى الاتساق الداخلي للاستبانة, وبالتالي يشير إلى صدقها.

كما قام الباحثان بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة كما في الجدول التالي:

جدول (3)

معاملات الارتباط بين درجة المحور والدرجة الكلية للاستبانة

م	المحاور	معاملات الارتباط
1	تحمل المسئولية المجتمعية	**0,789
2	المحافظة على الملكية العامة	**0,936
3	تقدير الإنجازات الوطنية	**0,903
4	الاصطفاف خلف القيادة	**0,941
5	التكافل الاجتماعي	**0,887
6	التثبت من الأخبار	**0,816
7	ترشيد الاستهلاك	**0,898
8	الإبداع تدعيم	**0,915

يتضح من جدول (3) أن جميع قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى (0,01), أي ترتبط جميع درجات كل محور ارتباط

موجب دال إحصائياً بالدرجة الكلية للاستبانة, مما يدل إلى الاتساق الداخلي للاستبانة, وبالتالي يشير إلى صدقها.

رابعًا: أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة وتجميعها، تم تفريغ البيانات والمعلومات في جداول لحصر التكرارات ولمعالجة بياناتها إحصائيًا من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)Statistical packages for the social sciences الإصدار الخامس والعشرين. وقد استخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات القائمة، وهي:

أ- **معامل ألفا كرونباخ** لقياس الثبات بين محاور الاستبانة الفرعية وإجمالي الاستبانة وذلك للتحقق من الصدق الخارجي الذاتي للاستبانة.

ب- **النسب المئوية في حساب التكرارات:** حيث تعد النسبة المئوية أكثر تعبيرًا عن الأرقام الخام.

ج- **الوزن النسبي:** ويساوي التقدير الرقمي على عدد أفراد العينة، حيث يتم حساب الوزن النسبي لكل عبارة عن طريق إعطاء درجة لكل استجابة من الاستجابات الثلاثة وفقًا لطريقة (ليكرت Likert scale) ، ويمكن تحديد تلك المعادلة كما يلي:-

$$\text{التقدير الرقمي لكل عبارة} = \frac{(3 \times \text{تكرار كبيرة}) + (2 \times \text{تكرار متوسطة}) + (1 \times \text{تكرار ضعيفة})}{\text{عدد أفراد العينة}}$$

جدول (4)

مستوى ومدى الموافقة لكل استجابة

درجة التوافر	المدى
صغيرة	من 1 وحتى 1.66
متوسطة	من 1.67 وحتى 2.33
كبيرة	من 2.34 وحتى 3

خامساً: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

تناول الباحثان في هذا الجزء من تحليل آراء أفراد العينة حول فقرات محاور الدراسة والتي ترتبط بشكل مباشر بالإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والذي يتمثل في:

ما القيم الداعمة للتطوير الحضاري للجمهورية الجديدة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية؟

ويمكن الإجابة عن السؤال الرئيس من خلال استعراض نتائج استجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة الثمانية والتي تم عرض نتائجها كما بالجداول التالية:

أ. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الأول الخاص باستجابات أفراد العينة حول المحور الأول (تحمل المسؤولية المجتمعية) حسب أوزانها النسبية:

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المحور الأول (تحمل المسؤولية المجتمعية) حسب أوزانها النسبية

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
1	أعي التحديات الداخلية التي يواجهها الوطن	ك	37	70	303	2.64	.639	كبيرة	3
		%	9	17.1	73.9				
2	أدرك التحديات الخارجية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع	ك	3	114	293	2.70	.471	كبيرة	2
		%	.7	27.8	71.5				
3	أدعم جهود الدولة في مكافحة الإرهاب	ك	7	88	315	2.75	.470	كبيرة	1
		%	1.7	21.5	76.8				
4	أشارك في الاحتفالات والفعاليات الوطنية	ك	64	94	252	2.45	.749	كبيرة	5
		%	15.6	22.9	61.5				
5	أحترم الحقوق وأؤدي الواجبات الرقمية	ك	56	98	256	2.48	.724	كبيرة	4
		%	13.7	23.9	62.4				
6	أراقب أداء المسؤولين عن إدارة الخدمات على المستوى المحلي	ك	68	135	207	2.33	.746	كبيرة	7
		%	16.6	32.9	50.5				
7	أبلغ عن حالات الفساد والمحسوبية في القطاعات الخدمية	ك	107	142	161	2.13	.798	كبيرة	8
		%	26.1	34.6	39.3				
8	أتخذ الإجراءات الممكنة للمحافظة على البيئة	ك	70	117	223	2.37	.759	كبيرة	6
		%	17.1	28.5	54.4				
	الإجمالي					2.48	.204	كبيرة	

بينت النتائج بالجدول رقم (5) أن استجابات أفراد العينة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تحمل المسؤولية المجتمعية جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.84) وانحراف معياري قدره (0.204). وبالتالي هناك أهمية كبيرة لتحمل المسؤولية المجتمعية لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية المسؤولية المجتمعية لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (5) أن العبارة رقم (3) " أدعم جهود الدولة في مكافحة الإرهاب " قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المسؤولية المجتمعية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.75) وانحراف معياري قدره (0.470). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 76.8%، يعتقدون أن هناك أهمية لدعم جهود الدولة في مكافحة الإرهاب، بدرجة كبيرة. وهو ما قد يعزى إلى كثرة التحديات الأمنية التي تواجهها مصر، وجهودها في مكافحة الإرهاب، والتي تطورت إلى استراتيجية وطنية لاحتواء التهديد الذي يمثله الإرهاب على الأمن القومي للدولة، وكانت ثمرة هذه الجهود إعلان عدم تجديد فرض حالة الطوارئ في عموم البلاد في 25 أكتوبر 2021، وهو إجراء كان قد طبق منذ عام 2017، في إطار مكافحة الإرهاب.

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (5) أن العبارة رقم (2) "أدرك التحديات الخارجية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المسؤولية المجتمعية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.70) وانحراف معياري قدره (0.471). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 71.5% يدركون أهمية الوعي بالتحديات الخارجية التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، بدرجة كبيرة. وربما يرجع ذلك إلى تنامي التحديات الخارجية ذات التهديدات المباشرة على الداخل المصري اقتصاديًا واجتماعيًا، وهو ما تجسد في جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وتحديات الأمن المائي، والأزمات الاقتصادية، وغيرها من التحديات التي تتطلب ضرورة الوعي المجتمعي والتكاتف لتجاوزها.

وفي ذات السياق بينت النتائج بالجدول رقم (5) أن العبارة رقم (1) "أعي التحديات الداخلية التي يواجهها الوطن" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المسؤولية المجتمعية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.64) وانحراف معياري قدره (0.639). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 73.9% يدركون أهمية الوعي بالتحديات الداخلية التي يواجهها الوطن، بدرجة كبيرة. وربما تعزى هذه النتيجة إلى ترابط التحديات الداخلية والخارجية، وانتقال آثار التحديات الخارجية إلى الداخل، فلا يخفى على سبيل المثال تداعيات جائحة كورونا على الأوضاع الداخلية للبلاد، في غالبية دول العالم، وكانت أبرز آثارها: الركود الاقتصادي، وتفاقم مشكلات البطالة، والضغط على المرافق والمؤسسات الصحية، والمؤسسات الخدمية بوجه عام.

وفي هذا الإطار حددت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، بعض التحديات التي تواجه السياسة الخارجية والأمن القومي المصري، ومنها تحديات تتعلق بالموقف الداخلي، وتشمل الانفلات الأمني (الإرهاب ومشكلة المرور وأمن المواطنين) وتحديات الأمن الغذائي مثل: التعدي على الأراضي الزراعية، واستيراد 60% من استهلاك القمح، وانخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، وتحديات الأمن المائي (انخفاض نصيب الفرد، وتراجع النمو الاقتصادي، وضرورة رفع مستوى معيشة المواطن وتحقيق قفزات اقتصادية، والتأسيس للعدالة الاجتماعية التي

تحقق مطالب الشعب المصري، وضرورة تفعيل دور مصر الإقليمي واستعادة مكانتها الدولية، مع الأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين السياسة الداخلية والخارجية، والذي يجعل السياسة الخارجية بمثابة انعكاس أمين للأوضاع الداخلية، أما التحديات التي تتعلق بالموقف الخارجي فتشمل عدم الاستقرار لدول الجوار، والعمليات الإرهابية، والإرهاب الدولي، وعمليات تهريب الأسلحة عبر الحدود، وبناء سد النهضة، والموقف من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، 2016، 14).

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية المسؤولية المجتمعية؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية المسؤولية المجتمعية بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة غانم (2021م) أن الجمهورية الجديدة تحمل فكرًا شاملًا، يهدف إلى تحقيق نهضة حضارية في شتى المجالات، ويسهم في رسم خطط التنمية المستدامة، مرتكزة على الحماية الاجتماعية، والتي تعد عنصرًا مركزيًا في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه الدولة قانونيًا بتطبيق واجباتها تجاه المواطنين، وتستخدم الموارد المتاحة من أجل ضمان استدامة واستمرار الحماية الاجتماعية، وعرضت الدراسة لبعض إنجازات الدولة المصرية في الحماية الاجتماعية، منها: مبادرة تكافل وكرامة، وبيت الزكاة، مؤكدة على أن هذه المبادرات تتم في إطار تدعيم قيمة تحمل المسؤولية المجتمعية كأحد أهم القيم الداعمة للمبادرات المجتمعية.

ب. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الثاني الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية المحافظة على الملكية العامة، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية المحافظة على الملكية العامة، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
9	أحافظ على البقعة الزراعية وعدم التعدي عليها	ك	22	85	303	2.68	.568	كبيرة	6
		%	5.4	20.7	73.9				
10	أروج للسياحة الداخلية	ك	50	120	240	2.46	.702	كبيرة	10
		%	12.2	29.3	58.5				
11	أحارب التحرش بالسائحين والتنمر عليهم	ك	48	114	248	2.48	.696	كبيرة	9
		%	11.7	27.8	60.5				
12	أحترم المؤسسات العامة والقوانين المنظمة لعملها	ك	19	60	331	2.76	.524	كبيرة	4
		%	4.6	14.6	80.7				

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
13	أحافظ على وسائل المواصلات العامة	ك	6	32	372	2.89	.354	كبيرة	1
		%	1.5	7.8	90.7				
14	أحترم إشارات وقواعد المرور	ك	9	55	346	2.82	.436	كبيرة	3
		%	2.2	13.4	84.4				
15	أحافظ على نظافة المرافق العامة	%	6	53	351	2.84	.403	كبيرة	2
		%	1.5	12.9	85.6				
16	أشارك في جهود التخضير للاقتصاد والبيئة	ك	39	89	282	2.59	.657	كبيرة	8
		%	9.5	21.7	68.8				
17	أثمن قيمة المشروعات العمرانية والمدن الجديدة	ك	59	108	243	2.44	.732	كبيرة	11
		%	14.4	26.3	59.3				
18	أصون المعالم والمزارات الأثرية والسياحية	ك	46	63	301	2.62	.678	كبيرة	7
		%	11.2	15.4	73.4				
19	أعمل على نشر ثقافة الملكية العامة	ك	25	76	309	2.69	.579	كبيرة	5
		%	6.1	18.5	75.4				
	الإجمالي					2.69	.155	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (6) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية المحافظة على الملكية العامة جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.69) وانحراف معياري قدره (0.155). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للمحافظة على الملكية العامة لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية المحافظة على الملكية العامة لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (6) أن العبارة رقم (13) "أحافظ على وسائل المواصلات العامة" قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المحافظة على الملكية العامة، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.89) وانحراف معياري قدره (0.354). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 90.7%، يعتقدون أن هناك أهمية للمحافظة على وسائل المواصلات العامة، بدرجة كبيرة.

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (6) أن العبارة رقم (15) "أحافظ على نظافة المرافق العامة" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المحافظة على الملكية العامة، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس

حيث بلغت (2.84) وانحراف معياري قدره (0.403). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 85.6% يدركون أهمية المحافظة على نظافة المرافق العامة، كأحد مؤشرات المحافظة على الملكية العامة، بدرجة كبيرة.

وفي ذات السياق بينت النتائج بالجدول رقم (6) أن العبارة رقم (14) " أحترم إشارات وقواعد المرور" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المحافظة على الملكية العامة، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.82) وانحراف معياري قدره (0.436). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 84.4% يدركون أهمية احترام إشارات المرور، كأحد مؤشرات المحافظة على الملكية العامة بدرجة كبيرة.

وأخيرًا أوضحت النتائج بالجدول رقم (6) أن العبارة رقم (12) أحترم المؤسسات العامة والقوانين المنظمة لعملها" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية المحافظة على الملكية العامة، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.76) وانحراف معياري قدره (0.524). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 80.7% يدركون أهمية احترام المؤسسات العامة والقوانين المنظمة لها، كأحد مؤشرات المحافظة على الملكية العامة بدرجة كبيرة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية المحافظة على الملكية العامة؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية المحافظة على الملكية العامة بدرجة كبيرة.

ج. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الثالث الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
20	أفخر بالمبادرات الوطنية الهادفة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية	ك	13	76	321	2.75	.500	كبيرة	7
		%	3.2	18.5	78.3				
21	أحافظ على المشروعات التنموية	ك	14	59	337	2.78	.485	كبيرة	4
		%	3.4	14.4	82.2				
22	أدعم جهود الدولة في مجال	ك	10	63	337	2.79	.459	كبيرة	3

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
	رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	%	2.4	15.4	82.2				
23	أعتز ببرامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة	ك	26	101	283	2.62	.601	كبيرة	11
		%	6.3	24.6	69.1				
24	أستشعر قيمة الأمن والأمان لأنه أساس التنمية	ك	27	79	304	2.67	.593	كبيرة	10
		%	6.6	19.3	74.1				
25	أراعي الإرشادات والقواعد المنظمة للاستفادة من الخدمات العامة	ك	16	67	327	2.75	.511	كبيرة	8
		%	3.9	16.3	79.8				
26	أشعر بالسعادة لتشغيل المشروعات التنموية	ك	19	57	334	2.76	.520	كبيرة	6
		%	4.6	13.9	81.5				
27	أتضامن مع الدولة ضد المخربين والمفسدين	ك	17	44	349	2.80	.487	كبيرة	2
		%	3.6	9.4	74.7				
28	أؤيد إدارة المشروعات التنموية بشكل مؤسسي	ك	13	57	344	2.80	.468	كبيرة	1
		%	3.2	12.9	83.9				
29	أقدر اللحظة التاريخية التي يمر بها المجتمع في ظل الأزمات العالمية	ك	20	59	331	2.75	.530	كبيرة	9
		%	4.9	14.4	80.7				
30	أقدر الجهود المبذولة للارتقاء بالخدمات الجماهيرية والبنى التحتية	ك	14	59	337	2.76	.485	كبيرة	5
		%	3.4	14.4	82.2				
	الإجمالي					2.75	.057	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (7) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.75) وانحراف معياري قدره (0.057). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لتقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (7) أن العبارة رقم (28) " أؤيد إدارة المشروعات التنموية بشكل مؤسسي" قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.80)، وانحراف معياري قدره (0.468). وبالتالي يتبين

مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 83.9%، يعتقدون أن هناك أهمية كبيرة لإدارة المشروعات التنموية بشكل مؤسسي.

كشفت النتائج بالجدول رقم (7) أن العبارة رقم (27) "أتضامن مع الدولة ضد المخربين والمفسدين" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.80)، وانحراف معياري قدره (0.487). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 74.7%، يرون أن هناك أهمية كبيرة للتضامن مع الدولة ضد المخربين والمفسدين.

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (7) أن العبارة رقم (22) " أدعم جهود الدولة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.79) وانحراف معياري قدره (0.459). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 82.2% يدركون أهمية دعم جهود الدولة في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، كأحد مؤشرات تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق بينت النتائج بالجدول رقم (7) أن العبارة رقم (21) " أحافظ على المشروعات التنموية" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.78) وانحراف معياري قدره (0.485). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 82.2% يدركون أهمية المحافظة على المشروعات التنموية، كأحد مؤشرات تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، بدرجة كبيرة.

وأخيرًا أوضحت النتائج بالجدول رقم (7) أن العبارة رقم (30) "أقدر الجهود المبذولة للارتقاء بالخدمات الجماهيرية والبنى التحتية" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.76)، وانحراف معياري قدره (0.485). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 82.2%، يرون أهمية تقدير الجهود المبذولة للارتقاء بالخدمات الجماهيرية والبنى التحتية، كأحد مؤشرات تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، أفردت رؤية مصر 2030 محورها العاشر للتنمية العمرانية، وتبنت العديد من البرامج لتنفيذ هذا المحور، ومن بينها برامج: إصلاح البيئة المؤسسية الحاكمة لقطاع الإسكان، وإنشاء جيل جديد من المدن الجديدة على محاور الطرق القومية التنموية، وربط مخطط استثماري شامل مع المخطط العمراني القومي 2052، والتي يهدف إلى تبني آلية تكامل المخططات الاستثمارية مع العمرانية، وذلك لضمان نجاح وتنفيذ التوسع العمراني المرغوب والتغلب على محدودية التمويل من مصادر الدولة. وكذا برنامج تفعيل دور المحليات في

تنفيذ وإدارة المخططات العمرانية، وبرنامج تحفيز التوطين السكاني في مناطق التنمية الجديدة، وبرنامج تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الإسكان، وبرنامج مكافحة ظاهرة العشوائيات والمناطق غير الآمنة، وبرنامج إحلال وتجديد شبكات المرافق الأساسية والتوسع في إمداد مرافق لمناطق التنمية الجديدة، وتحقيق انتشار أنماط البناء الأخضر والمستدام، وبرنامج الحد من التجاوزات والتعديات بالعمران القائم، وبرنامج زيادة القدرة الاستيعابية وجودة وسائل النقل الجماعي بالمدن، وزيادة القدرة التشييدية في المجتمعات العمرانية الجديدة (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 208-213). إضافة إلى العديد من المبادرات التي تهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة ومنها مبادرات حياة كريمة، ومبادرة أطفال بلا مأوى، ومبادرة تكافل وكرامة وغيرها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة محمد (2020م) والتي وتوصلت إلى حصر المدن العمرانية الجديدة التي قامت بها مصر في فترة الخمس سنوات الماضية، والتي بلغت ما يقرب من 60 مدينة عمرانية جديدة، بالإضافة إلى النهضة العمرانية التي شهدها الريف المصري وفق المبادرات الحكومية لتحسين حياة المواطنين، واستكمال مشروعات التنمية، مما يتطلب ضرورة السير على تلك الرؤية التنموية الشاملة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها بدرجة كبيرة.

د. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الرابع الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
31	أشارك في الندوات التي من شأنها الرد على حملات التشويه المسيئة للوطن	ك	52	108	250	2.48	.710	كبيرة	4
		%	12.7	26.3	61				
32	أؤمن بأهمية عقد ندوات لمناقشة قضايا الوطن وتحدياته؛ لفهم أبعادها ومواجهتها	ك	62	107	241	2.43	.741	كبيرة	5
		%	15.1	26.1	58.8				
33	أحترم الرموز الوطنية التي لها إسهاماتها في نهضة الوطن	ك	19	52	339	2.78	.514	كبيرة	2
		%	4.6	12.7	82.7				
34	أدافع عن الوطن عبر وسائل	ك	13	45	352	2.82	.455	كبيرة	1

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
	التواصل الاجتماعي ضد الحملات الساعية إلى النيل منه	%	3.2	11	85.9				
35	أثمن جهود الدولة في مكافحة الفساد واستغلال النفوذ	ك	21	48	341	2.78	.523	كبيرة	3
		%	5.1	11.7	83.2				
	الإجمالي					2.64	.176	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (8) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.64) وانحراف معياري قدره (0.176). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للاصطفاف خلف القيادة السياسية؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة:

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (8) أن العبارة رقم (34) " أدافع عن الوطن عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد الحملات الساعية إلى النيل منه"، قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.82)، وانحراف معياري قدره (0.455). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 85.9%، يعتقدون أن هناك أهمية للدفاع عن الوطن عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضد الحملات الساعية إلى النيل منه، بدرجة كبيرة.

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (8) أن العبارة رقم (33) " أحترم الرموز الوطنية التي لها إسهاماتها في نهضة الوطن"، قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.78). وانحراف معياري قدره (0.514) وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 82.7% يدركون أهمية احترام الرموز الوطنية التي لها إسهاماتها في نهضة الوطن، كأحد مؤشرات الاصطفاف خلف القيادة السياسية، بدرجة كبيرة.

كشفت النتائج بالجدول رقم (8) أن العبارة رقم (35) "أثمن جهود الدولة في مكافحة الفساد واستغلال النفوذ"، قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.78). وانحراف معياري قدره (0.523) وبالتالي

يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 83.2% يرون أهمية تثمين جهود الدولة في مكافحة الفساد واستغلال النفوذ، كأحد مؤشرات الاصطفاف خلف القيادة السياسية، بدرجة كبيرة. وتتفق هذه النتيجة مع تطلعات الدولة المصرية التي أطرتها استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، والتي أوضحت في محورها الرابع (الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية) أن أحد البرامج المستهدفة لتحقيق هذا المحور، هو مكافحة الفساد في أجهزة الدولة، وهو برنامج يهدف إلى بذل الجهود اللازمة للحد من الفساد في أجهزة الدولة المختلفة، معتمدًا على عدة عناصر من بينها: ميكنة إقرارات الذمة المالية وتحليلها إلكترونيًا لضبط الفساد، وإصداد قانون لحماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، وقانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية، وتفعيل المساءلة وتنفيذ العقوبات دون تراخي، وتفعيل دور الأجهزة الرقابية وتأكيد دعمها واستقلاليتها، وتفعيل مدونات السلوك الوظيفي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، والتوعية الجماهيرية بخطورة الفساد، وتعزيز المشاركة المجتمعية لمواجهته (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 108).

وأخيرًا أوضحت النتائج بالجدول رقم (8) أن العبارة رقم (31) " أشارك في الندوات التي من شأنها الرد على حملات التشويه المسيئة للوطن" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.48)، وانحراف معياري قدره (0.710). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 61% يدركون أهمية المشاركة في الندوات التي من شأنها الرد على حملات التشويه المسيئة للوطن، كأحد مؤشرات الاصطفاف خلف القيادة السياسية، بدرجة كبيرة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية بدرجة كبيرة.

وربما تعزى هذه النتيجة إلى تعدد الدعوات الخارجية والداخلية التي تستهدف بث الشائعات وتشتيت جهود الدولة بين البناء والتنمية والرد على الشائعات المغرضة، وهو ما يبرز أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية من خلال احترام الرموز الوطنية التي لها إسهاماتها في نهضة الوطن، والمشاركة في الندوات للرد على الحملات المسيئة للوطن وخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتثمين جهود الدولة في مكافحة الفساد واستغلال النفوذ.

هـ. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الخامس الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
36	أشارك في حملات التطوع الخدمية	ك	53	95	262	2.50	.713	كبيرة	4
		%	12.9	23.2	63.9				
37	أعي المسؤولية التضامنية بين قطاعات العمل والإنتاج في المجتمع	ك	50	113	247	2.48	.703	كبيرة	5
		%	12.2	27.6	60.2				
38	أقدر دور الأحزاب السياسية للمشاركة في أعباء التنمية	ك	53	112	245	2.46	.713	كبيرة	6
		%	12.9	27.3	59.8				
39	أؤمن بأهمية مأسسة العمل التطوعي	ك	49	89	272	2.54	.698	كبيرة	3
		%	12	21.7	66.3				
40	أقدر التوزيع العادل للخدمات التنموية وخدمات البنية التحتية	ك	23	73	314	2.70	.564	كبيرة	1
		%	5.6	17.8	76.6				
41	أشارك في الأعمال التطوعية التي تعود بالنفع على الوطن	ك	26	127	257	2.56	.611	كبيرة	2
		%	6.3	31	62.7				
42	أشارك قدر المستطاع في مبادرة حياة كريمة	ك	49	142	219	2.41	.694	كبيرة	7
		%	12	34.6	53.4				
43	أساهم في برامج الحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأولى بالرعاية	ك	55	149	206	2.36	.708	كبيرة	8
		%	13.4	36.3	50.2				
	الإجمالي					2.49	.104	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (9) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.49) وانحراف معياري قدره (0.104). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للتكافل والتضامن الاجتماعي؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (9) أن العبارة رقم (40) " أقدر التوزيع العادل للخدمات التنموية وخدمات البنية التحتية" قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.70)، وانحراف معياري قدره (0.564). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 76.6%، يرون أهمية تقدير التوزيع العادل للخدمات التنموية وخدمات البنية التحتية، بدرجة كبيرة.

وفي هذا الإطار، تضمنت الرؤية الاستراتيجية للتنمية المستدامة، مصر 2030، في محورها الأول (التنمية الاقتصادية) عدة برامج لضمان التوزيع العادل للفرص والخدمات، ومن بينها (برنامج العمل اللائق)، والذي يهدف إلى تعزيز فرص العمل اللائق للمرأة وللشباب، خاصة ذوي الإعاقة منهم، في كافة محافظات الجمهورية. (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، 2016، 50).

وقد أكدت نتائج دراسة باشا (2021م) أن فكر للجمهورية الجديدة يقوم على مواكبة الحقوق العالمية، ومحاربة التمييز العنصري، والاعتماد على الركائز الحضارية الإنسانية بدعم مشاركة المرأة في التنمية، وإبراز دور المرأة المصرية في شتى المجالات منذ العصور التاريخية القديمة، وإثبات قدرتها على المشاركة في التطوير والنهوض بالمجتمعات.

كما كشفت النتائج بالجدول رقم (9) أن العبارة رقم (41) " أشارك في الأعمال التطوعية التي تعود بالنفع على الوطن" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.79) وانحراف معياري قدره (0.459). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 62.7% يدركون أهمية المشاركة في الأعمال التطوعية التي تعود بالنفع على الوطن، كأحد مؤشرات التكافل والتضامن الاجتماعي، بدرجة كبيرة.

وفي ذات السياق بينت النتائج بالجدول رقم (9) أن العبارة رقم (39) " أؤمن بأهمية مأسسة العمل التطوعي" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.54) وانحراف معياري قدره (0.698). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 66.3% يدركون أهمية مأسسة العمل التطوعي، كأحد مؤشرات التكافل والتضامن الاجتماعي، بدرجة كبيرة.

وانسجامًا مع هذه النتيجة، تضمنت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 في محورها الخامس (العدالة الاجتماعية) برنامج رفع مستوى المؤسسية في الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، والذي يستهدف تطوير الأطر المؤسسية للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني عن طريق تبني سياسة لتحسين مستوى الحوكمة في المجتمع المدني، وتدعيم آليات ربطه بالجهود التنموية للدولة، وتمكينه من أداء دور أكثر تأثيرًا كشريك أساسي في التنمية. وقد تضمن البرنامج عدة عناصر فرعية لتنفيذه، من أهمها: تطوير لوائح حوكمة المجتمع المدني لزيادة

الشفافية ورفع كفاءة آليات الرقابة على العمل المدني، ودمج مؤسسات المجتمع المدني في خطط العمل القطاعية، مع إسناد مهام تنفيذية إليها، بحيث يتم زيادة فعالية نشاط المجتمع المدني وتخفيف العبء عن المؤسسات الحكومية، وتفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات في الربط والتنسيق بين العمل الحكومي والمجتمع المدني، بحيث يتم تحسين فعالية التواصل والتنسيق بينهما.

وأخيرًا أوضحت النتائج بالجدول رقم (9) أن العبارة رقم (36) " أشارك في حملات التطوع الخدمية" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.50)، وانحراف معياري قدره (0.713) وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 63.9% يدركون أهمية المشاركة في حملات التطوع الخدمية، كأحد مؤشرات التكافل والتضامن الاجتماعي بدرجة كبيرة.

وفي هذا السياق، أكدت رؤية مصر 2030 في محورها السابع (التعليم والتدريب) على أهمية القطاع الخاص والأهلي، ودوره الفعال في النهوض بمستوى التعليم العالي، كما أقرت برنامجًا يتعلق بآليات تنفيذ الرؤية في مجال التعليم والتدريب، من خلال (التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي بالمشاركة مع القطاع الخاص والأهلي)، بهدف تخفيف العبء المادي على الدولة في التوسع في إنشاء مؤسسات التعليم العالي، سواءً من خلال إنشاء مؤسسات جديدة أو التوسع في المؤسسات الحالية، نظرًا لارتفاع التكلفة (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 165).

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي بدرجة كبيرة. وقد أكدت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، في محورها الخامس (العدالة الاجتماعية) أن دور المجتمع المدني في تحقيق هذا المحور يتعلق بالإسهام في العمل الخيري الهادف إلى تقليل وطأة الفقر، والتأثير السلبي للفجوات المجتمعية، والتركيز على العمل التنموي الذي يستهدف بناء القدرات وتحقيق التمكين، وإتاحة فرص الحراك الاجتماعي، وكذا التنسيق مع الدولة في خدمة أولويات العدالة الاجتماعية.

و. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور السادس الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية التثبت من الأخبار لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية التثبت من الأخبار، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
44	أبتعد عن ترويج الشائعات	ك	45	68	297	2.61	.676	كبيرة	5
		%	11	16.6	72.4				
45	أنبذ دعوات الفوضى وإثارة الفتن في المجتمع	ك	11	28	371	2.87	.401	كبيرة	3
		%	2.7	6.8	90.5				
46	أرفض دعوات العنف والتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي	ك	8	28	374	2.89	.367	كبيرة	1
		%	2	6.8	91.2				
47	أعي أهداف ومخططات مروجي الشائعات	ك	8	35	367	2.87	.385	كبيرة	2
		%	2	8.5	89.5				
48	أعتمد على المصادر الرسمية في الحصول على المعلومات	ك	11	60	339	2.80	.462	كبيرة	4
		%	2.7	14.6	82.7				
	الإجمالي					2.80	.110	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (10) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية التثبت من الأخبار جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.80) وانحراف معياري قدره (0.110). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للتثبت من الأخبار؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية التثبت من الأخبار لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (10) أن العبارة رقم (46) "أرفض دعوات العنف والتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي" قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التكافل والتضامن الاجتماعي، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.89)، وانحراف معياري قدره (0.367). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 91.2%، يؤكدون ضرورة رفض دعوات العنف والتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بدرجة كبيرة.

كما أوضحت النتائج بالجدول رقم (10) أن العبارة رقم (47) "أعي أهداف ومخططات مروجي الشائعات" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التثبت من الأخبار، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.87)، وانحراف معياري قدره (0.385). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 89.5% يرون ضرورة الوعي بأهداف ومخططات مروجي الشائعات، كأحد مؤشرات التثبت من الأخبار، بدرجة كبيرة.

أوضحت النتائج بالجدول رقم (10) أن العبارة رقم (45) " أنبذ دعوات الفوضى وإثارة الفتن في المجتمع" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية التثبت من الأخبار، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.87)، وانحراف معياري قدره (0.401). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 90.5% يقدرون أهمية نبذ دعوات الفوضى وإثارة الفتن في المجتمع، كأحد مؤشرات التثبت من الأخبار، بدرجة كبيرة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية التثبت من الأخبار؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية التثبت من الأخبار بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة المصباحي (2008) والتي توصلت إلى أن الشائعة أصبحت عملاً منظمًا مدروسًا يخطط لها متخصصون، وأنها تنتقل عبر الاتصال الشخصي، وعبر وسائل الإعلام المختلفة، وأن أهم سبل مواجهتها: العلم بخطرها وأهدافها، وفضح مصادرها ومروجيها، والتثبت من الأخبار، ورد الأمر إلى ذوي الاختصاص. وكذا نتائج دراسة الطيار (2014) والتي أكدت أن أهم الآثار الاجتماعية الناتجة عن انتشار الشائعات هي زعزعة الاستقرار والنيل من الأمن الاجتماعي، وأن من أهم دوافع انتشارها: جذب الانتباه نحو قضية معينة، والعدوان من قبل فئة معينة ضد أخرى. كما توصلت دراسة الفقيه (2016) إلى أن الشائعة قد ازداد خطرها في عصر تطور وسائل الإعلام وسهولة الاتصال، وأن انتشار الشائعات يؤدي إلى انهيار الدولة سياسياً واقتصادياً، وتعطيل الحياة في معظم القطاعات الإنتاجية، وأن الهدف من نشر الشائعة هو إثارة الفتن، وزعزعة الأمن والاستقرار في المجتمعات. كما أكدت نتائج دراسة شتلة (2017) أن أهم أوقات بروز الشائعات في المجتمع أثناء وجود عمليات إرهابية في المجتمع في المرتبة الأولى، يليه أنها تبرز في وقت الثورات والأزمات.

ز. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور السابع الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية ترشيد الاستهلاك لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية ترشيد الاستهلاك، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الأهمية	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
49	أتجنب الإسراف في استخدام المياه	ك	11	48	351	2.82	.442	كبيرة	1
		%	2.7	11.7	85.6				
50	أدعم مشروعات الاستدامة المائية	ك	13	56	341	2.80	.473	كبيرة	3
		%	3.2	13.7	83.2				
51	أستهلك المواد الغذائية بقدر الاحتياج	ك	13	44	353	2.82	.453	كبيرة	2
		%	3.2	10.7	86.1				
52	أراعي برامج تنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية	ك	16	55	339	2.78	.495	كبيرة	4
		%	3.9	13.4	82.7				
53	أحارب الغلاء ومحتكري السلع بشتى الطرق الممكنة	ك	23	80	307	2.69	.570	كبيرة	5
		%	5.6	19.5	74.9				
54	أثمن جهود الدولة في الاستفادة من مياه الصرف لري الأراضي الزراعية	ك	31	85	294	2.64	.618	كبيرة	6
		%	7.6	20.7	71.7				
	الإجمالي					2.76	.078	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (11) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية ترشيد الاستهلاك جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.76) وانحراف معياري قدره (0.078). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لترشيد الاستهلاك؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية ترشيد الاستهلاك لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (11) أن العبارة رقم (49) "أتجنب الإسراف في استخدام المياه" قد حازت على المرتبة الأولى من بين الفقرات المتعلقة بأهمية ترشيد الاستهلاك، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.82)، وانحراف معياري قدره (0.442). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة

التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 85.6% يقدرون ضرورة تجنب الإسراف في استخدام المياه، كأحد مؤشرات ترشيد الاستهلاك، بدرجة كبيرة.

أوضحت النتائج بالجدول رقم (11) أن العبارة رقم (51) "أستهلك المواد الغذائية بقدر الاحتياج" قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة بأهمية ترشيد الاستهلاك، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.82)، وانحراف معياري قدره (0.453). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 86.1% يرون ضرورة استهلاك المواد الغذائية بقدر الاحتياج، كأحد مؤشرات ترشيد الاستهلاك، بدرجة كبيرة.

وفي ذات السياق كشفت النتائج بالجدول رقم (11) أن العبارة رقم (50) "أدعم مشروعات الاستدامة المائية" قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية ترشيد الاستهلاك، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.80)، وانحراف معياري قدره (0.473). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 83.2%، يرون أهمية دعم مشروعات الاستدامة المائية، بدرجة كبيرة. وهو ما أكدته استراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث أكدت فيما يتعلق بقطاع الموارد المائية والري، طرح برنامج طموح للحفاظ على الموارد المائية وترشيد الري، وتقليل الفاقد، والذي استند على عدة محاور من بينها ترشيد استخدام المياه (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 63).

أوضحت النتائج بالجدول رقم (11) أن العبارة رقم (52) "أراعي برامج تنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية ترشيد الاستهلاك، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.78)، وانحراف معياري قدره (0.495). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 82.7% يرون ضرورة مراعاة برامج تنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية، كأحد مؤشرات ترشيد الاستهلاك، بدرجة كبيرة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية ترشيد الاستهلاك؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية ترشيد الاستهلاك بدرجة كبيرة، وتتفق هذه النتيجة مع البرامج والسياسات التي تبنتها استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030، حيث أكدت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 في محورها التاسع (البيئة) أن الرؤية الاستراتيجية للبيئة حتى عام 2030 تستهدف أن يكون البعد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة فيها، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للإنسان المصري. كما أوضحت الرؤية أن من أهم التحديات الأساسية التي تواجه البيئة هو الهدر في استخدام المياه وأن أهم آليات المحافظة على البيئة تتمثل في رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتحفي

البدائل والتكنولوجيات اللازمة لترشيد الاستهلاك وحماسة الموارد الطبيعية. حيث تبنت رؤية مصر 2030 في محورها التاسع (البيئة) برنامج (رفع درجة الوعي بأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية) حيث يهدف البرنامج إلى حشد الجهود المجتمعية نحو المحافظة على البيئة وترشيد استخدامها من خلال برامج التوعية أو خدمات التدريب، أو دمج المفاهيم البيئية في المناهج التعليمية، من خلال عدة عناصر أساسية لتنفيذ ذلك البرنامج، ومن بينها: تنفيذ برامج التوعية بضرورة التحول لأنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة، متضمنة الترشيد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة من التلوث، وتنفيذ برامج توعية لتنمية وعي القطاع الصناعي، وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بأهمية المحافظة على البيئة والترشيد في استهلاك الموارد (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 187، 195).

ح. النتائج الخاصة بترتيب عبارات المحور الثامن الخاص باستجابات أفراد العينة حول أهمية تدعيم الإبداع لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، حسب أوزانها النسبية:

جدول (12)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهمية تدعيم الإبداع، لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الالتزام	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
55	أنشر الأفكار الإبداعية خدمة للوطن والمواطنين	ك	28	79	303	2.67	.598	كبيرة	6
		%	6.8	19.3	79				
56	أفكر في حلول غير تقليدية للمشكلات المجتمعية	ك	34	88	288	2.61	.634	كبيرة	8
		%	8.3	21.5	70.5				
57	أرى أن يكون تولي المناصب الإدارية على أساس الجدارة والكفاءة	ك	38	70	302	2.64	.644	كبيرة	7
		%	9.3	17.1	73.7				
58	أحفز الجهود الوطنية للابتكار والإبداع	ك	14	45	351	2.82	.463	كبيرة	2
		%	3.4	11	85.6				
59	أفتخر بالموهوبين من أبناء الوطن في الداخل والخارج	ك	11	30	369	2.87	.405	كبيرة	1
		%	2.7	7.3	90				
60	أساهم في اكتشاف الموهوبين قدر المستطاع	ك	32	60	318	2.69	.606	كبيرة	5
		%	7.8	14.6	77.6				
61	أشارك في تحسين مؤسسات العمل والإنتاج	ك	39	102	269	2.56	.661	كبيرة	9
		%	9.5	24.9	65.6				

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	مدى الالتزام	الترتيب
			صغيرة	متوسطة	كبيرة				
62	أتزود بمهارات القرن الحادي والعشرين التي يتطلبها سوق العمل	ك	23	112	275	2.61	.591	كبيرة	8
		%	5.6	27.3	67.1				
63	أدعم ريادة الأعمال والجهود الابتكارية	ك	16	91	303	2.70	.537	كبيرة	4
		%	3.9	22.2	73.9				
64	أشجع جهود البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية	ك	15	65	378	2.74	.517	كبيرة	3
		%	5.1	16.6	78.3				
	الإجمالي					2.70	.086	كبيرة	

أوضحت النتائج بالجدول رقم (12) أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تدعيم الإبداع جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.70) وانحراف معياري قدره (0.086). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لتدعيم الإبداع؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

وفيما يلي يتناول الباحثان أبرز المؤشرات المتعلقة بأهمية تدعيم الإبداع لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة في ضوء وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة:

كشفت النتائج بالجدول رقم (12) أن العبارة رقم (59) "أفتخر بالموهوبين من أبناء الوطن في الداخل والخارج " قد حازت على المرتبة الأولي من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تدعيم الإبداع، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس، حيث بلغت (2.87)، وانحراف معياري قدره (0.405). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بنسبة 90%، يرون ضرورة الافتخار بالموهوبين من أبناء الوطن في الداخل والخارج، بدرجة كبيرة.

كشفت النتائج بالجدول رقم (12) أن العبارة رقم (58) " أحفز الجهود الوطنية للابتكار والإبداع " قد حازت على المرتبة الثانية من بين الفقرات المتعلقة تدعيم الإبداع، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.82) وانحراف معياري قدره (0.463). وبالتالي يتبين مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 85.6% يدركون أهمية تحفيز الجهود الوطنية للابتكار والإبداع، كأحد مؤشرات تدعيم الإبداع، بدرجة كبيرة.

وتتفق هذه النتيجة مع الرؤية الاستراتيجية لمصر 2030، والتي تبلورت رؤيتها الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام 2030 في أن تكون مصر بحلول عام 2030 مجتمع مبدع ومبتكر ومنتج للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل

يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية.

وفي محور (التنمية الاقتصادية) حددت استراتيجية التنمية المستدامة 2030، مشروع (تنمية الريادة والأعمال) للاستفادة من الطاقات الإبداعية لدى المصريين وتوظيفها لضمان النمو الاقتصادي، وأوضحت أن النمو الاقتصادي القائم على الابتكار والإبداع يجلب المزيد من فرص العمل، مما يحسن نوعية الحياة لجميع المواطنين المصريين.

وفي ذات السياق بينت النتائج بالجدول رقم (12) أن العبارة رقم (64) "أشجع جهود البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية " قد حازت على المرتبة الثالثة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تدعيم الإبداع، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.74) وانحراف معياري قدره (0.517). وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 78.3% يدركون أهمية تشجيع جهود البحث العلمي لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية، كأحد مؤشرات تدعيم الإبداع، بدرجة كبيرة.

وأخيرًا أوضحت النتائج بالجدول رقم (12) أن العبارة رقم (63) " أدعم ريادة الأعمال والجهود الابتكارية" قد حازت على المرتبة الرابعة من بين الفقرات المتعلقة بأهمية تدعيم الإبداع، ويعزز ذلك قيمة المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس حيث بلغت (2.70) لكلتا العبارتين، وانحراف معياري قدره (0.537) وبالتالي يتضح مما سبق أن غالبية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبنسبة 73.9% يدركون أهمية دعم ريادة الأعمال والجهود الابتكارية، كأحد مؤشرات تدعيم الإبداع بدرجة كبيرة.

وعليه يستخلص الباحثان من خلال تحليل استجابات أفراد العينة، أهمية تدعيم الإبداع؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة، فقد أظهرت النتائج بشكل عام أهمية تدعيم الإبداع بدرجة كبيرة، وفي هذا الإطار أوضحت دراسة راغب (2021) أن الجمهورية الجديدة لم تقتصر على تنمية البنية التحتية، بل كان الهدف الأهم هو بناء الإنسان، لأنه أغلى ما تمتلك الدول، وبالقطع أغلى ما تمتلك مصر، كما يتجلى دور الأكاديمية الوطنية للتدريب في خدمة أفكار الجمهورية الجديدة وخطتها الاستراتيجية لبناء الإنسان، بتوفير العديد من البرامج التدريبية المختلفة؛ لتحقيق التنمية الشاملة.

ودعمًا للإبداع والابتكار، تبنت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، في محورها السابع (التعليم والتدريب) برنامج دعم المتفوقين والموهوبين، والذي يهدف إلى توجيه الاهتمام إلى المتفوقين والموهوبين، وتوفير البيئة الداعمة لهم، معتمدًا على عناصر أساسية هي: تطوير معايير وأدوات اكتشاف الموهوبين والمتفوقين أكاديميًا؛ لضمان توفير البيئة المحفزة لموهبتهم، وإسناد رعاية المتميزين لإدارة متخصصة بوزارة التربية والتعليم، وتعزيز كفاءة تلك الإدارة بالتدريب والتأهيل لضمان جودة عملية رعاية الموهوبين، وتوفير التدريب والكادر المتخصص من المعلمين والفصول الخاصة لهم (اكتشاف، ورعاية، ودعم مالي)، ووضع تشريعات من شأنها تسريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وتفعيل نظم تدعم الموهوبين والمتفوقين مثل نظام الساعات المعتمدة، ووضع برامج تبادل ومنح دراسية للموهوبين في مدارس دولية في مصر وبالخارج، مع توفير التمويل اللازم لتكلفة تلك البرامج، والتعاون المستمر مع وزارة الشباب والرياضة لتطوير اتحاد رياضي للمدارس وإذاعة المباريات لتشجيع الطلاب

واكتشاف المواهب من الصغر (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2016، 149).

ملخص لأهم نتائج البحث:

في ضوء تحليل نتائج الدراسة، فقد خلصت إلى النتائج التالية:

- بينت النتائج أن استجابات أفراد العينة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تحمل المسؤولية المجتمعية جاءت بدرجة كبيرة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2.84) وانحراف معياري قدره (0.204). وبالتالي هناك أهمية كبيرة لتحمل المسؤولية المجتمعية لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية أهمية المحافظة على الملكية العامة جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.69) وانحراف معياري قدره (0.155). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للمحافظة على الملكية العامة لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.75) وانحراف معياري قدره (0.057). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لتقدير الإنجازات الوطنية والافتخار بها؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية الاصطفاف خلف القيادة السياسية جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.64) وانحراف معياري قدره (0.176). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة أهمية للاصطفاف خلف القيادة السياسية؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية التكافل والتضامن الاجتماعي جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.49) وانحراف معياري قدره (0.104). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للتكافل والتضامن الاجتماعي؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية التثبت من الأخبار جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.80) وانحراف معياري قدره (0.110). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة للتثبت من الأخبار؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.
- أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية ترشيد الاستهلاك جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة

المتوسط الحسابي بلغت (2.76) وانحراف معياري قدره (0.078). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لترشيد الاستهلاك؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

- وأخيرًا أوضحت النتائج أن استجابات أفراد العينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية حول أهمية تدعيم الإبداع جاءت بدرجة كبيرة، حيث يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت (2.70) وانحراف معياري قدره (0.086). وبالتالي فإن ثمة أهمية كبيرة لتدعيم الإبداع؛ لدعم التطوير الحضاري للجمهورية الجديدة.

توصيات البحث:

تسعى الدول إلى الحفاظ على وحدتها وما حققته من إنجازات حضارية من خلال مؤسساتها التربوية وخاصة الجامعات، والتي تقدم العلم والمعرفة جنبًا إلى جنب مع المحافظة على القيم والأخلاق، حيث يتعلم فيها الطلاب القيم والاتجاهات الإيجابية، مما يساهم في بناء وصنع مستقبل الوطن وخدمته، والمحافظة على ثرواته ومنجزاته. فقد كانت المحافظة على القيم من صميم أدوار الجامعات منذ إنشائها، ولا تزال حصنًا منيعًا للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات.

وفيما يلي مجموعة من التوصيات المقترحة لدور الجامعة في تعزيز القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالجمهورية الجديدة، ومنها:

- اهتمام الجامعات بتدعيم الأمن الفكري لدى الطلاب من خلال المحتويات الدراسية التي تقدمها.
- تقديم برامج تعليمية تهتم بخدمة المجتمع، وتعزز المسؤولية المجتمعية.
- قيام أعضاء هيئة التدريس بتكليف الطلاب بعمل مشروعات بحثية تسهم في غرس القيم الإيجابية كالعمل التطوعي، وتحمل المسؤولية المجتمعية.
- عقد ندوات ومحاضرات توعوية تهدف إلى زيادة الوعي لدى الطلاب بخطر الشائعات وآثارها على الفرد والمجتمع، وعلى استقرار المجتمعات.
- استثمار الأنشطة الطلابية في تكوين اتجاهات إيجابية لديهم نحو ترشيد الاستهلاك، والمحافظة على الملكية العامة، واستثمار الأنشطة الطلابية في اكتشاف الموهوبين.
- تضمين المقررات الدراسية موضوعات ذات صلة بالمحافظة على البيئة، والتحول إلى التعليم الأخضر، وترشيد الاستهلاك.
- تفعيل وحدة الإرشاد الأكاديمي من قبل أعضاء هيئة التدريس لدعم الطلاب وتوجيههم إلى التعامل السليم مع الممتلكات العامة والخاصة.
- توفير بيئة تعليمية تسهم في إشباع حاجات الطلاب المعرفية والمهارية والوجدانية؛ لزيادة قدرتهم على مواجهة الأفكار السلبية الهدامة.
- وضع خرائط بحثية للجامعات للاضطلاع بأدوارها في تنفيذ رؤية مصر2030، ودعم خطط التنمية في المجتمع المصري.

- إقامة ندوات ومحاضرات لتدعيم قيم الانتماء والولاء للوطن لدى الطلاب، وحثهم على وحدة الصف وعدم الانسياق وراء الأفكار الهدامة والمتطرفة والشائعات المغرضة.
- تفعيل المشاركة المجتمعية بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج المختلفة داخل الدولة، من خلال تأكيد الجامعة ضمن رؤيتها على إكساب وتنمية القيم الداعمة للتطوير الحضاري بالمجتمع المصري.
- إقامة المعسكرات الصيفية والرحلات الميدانية للمناطق الحضارية الجديدة بمصر؛ لتنمية الشعور بالفخر والانتماء للوطن لدى الطلاب.
- عقد ندوات ثقافية من قبل الجامعات مع مؤسسات حكومية تعرض فيها ملامح المستقبل الحضاري، والسماح بمشاركة الطلاب بآرائهم وأفكارهم البحثية فيها، والإجابة عن استفساراتهم.
- إنشاء مراكز متخصصة داخل الجامعات تهدف إلى تعزيز القيم، ورصد سلوكيات الطلاب وتطلعاتهم وطموحاتهم المستقبلية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم، أبو النور مصباح أبو النور. (2021). تصور مقترح لتعميق قيم التماسك الاجتماعي لدى طلاب الجامعة في ضوء رؤية مصر 2030. ***مجلة كلية التربية جامعة بنها***. 27(3), 505-570.

_____ (2020). رؤية مقترحة لتعديل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لجامعات الجيل الرابع بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة ***مجلة كلية التربية جامعة بنها***. 124(5), 259-318.

باشا، هبة محمد. (2021م). تمكين المرأة في الجمهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 45-49.

بدر الدين، إكرام عبد القادر. (2021م). الحوكمة الرشيدة في الجمهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 51-55.

البشير، محمد بشير محمد. (2008). القيم الحضارية: مفهومها وأهميتها ووسائل تطبيقها في السنة النبوية. ***مجلة دراسات دعوية***. المركز الإسلامي الإفريقي - جامعة إفريقيا العالمية. 15. 171-213.

جاد الله، إسلام.(2021).الجمهورية الجديدة: ركائز تمكين التنمية الشاملة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21. 83. 39-44.

حجاب، محمد منير. (2007). الشائعات وطرق مواجهتها. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

رابح، الصادق(2017). دور التفكير النقدي في عقلنة التعامل مع الإشاعات على شبكات التواصل الاجتماعي، ***المجلة العربية للإعلام والاتصال***، السعودية: الجمعية السعودية للإعلام والاتصال. 17. 99-126.

راغب، رشا (2021).الجمهورية الجديدة: دور الأكاديمية الوطنية للتدريب في صناعة النخبة. . ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 33-39.

الرمادي، آية أحمد محمد كمال.(2017) فاعلية خدمات برنامج تكافل وكرامة في تحقيق الحماية الاجتماعية للفقراء: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع. ***مجلة الخدمة الاجتماعية***. الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين.37(3),443- 491.

زايد، أميرة عبد السلام؛ البنا، درية السيد. (2012). قيم الإبداع المتضمنة في مقررات اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بالمرحلة الابتدائية " دراسة تحليلية". ***مجلة كلية التربية*** .جامعة دمنهور.

زيدان، رنا(2020). سياسات تطوير المنظومة الصحية في الجمهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 29-32.

شتلة، ممدوح السيد (2017). الشائعات في مواقع التواصل الاجتماعي ودورها في إحداث العنف والصراع السياسي بين الشباب الجامعي: دراسة ميدانية. ***مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط***. مصر: الجمعية المصرية للعلاقات العامة. 16. 119- 192.

شويته، منى محمد محمد، وآخرون. (2020). الحالة الصحية في الريف المصري بين حملات التليفزيون الإعلانية ومواقف الحياة اليومية: دراسة في أنثروبولوجيا الإعلام لحملة 100 مليون صحة. ***مجلة البحث العلمي في الآداب***. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. جامعة عين شمس. 21(6), 201-233.

صيام، جمال محمد.(2021) .الاستثمار في البنية التحتية. آفاق اقتصادية معاصرة. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.

الطيار، فهد بن عبد العزيز (2014). الشائعات بين الدوافع النفسية والآثار الاجتماعية: دراسة ميدانية على طلاب الصف الثالث الثانوي بمدينة الرياض، ***مجلة البحوث الأمنية (السعودية)***. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 23(59), 75-130.

عابدين، سامي أحمد (2004). الشائعات بين التحليل والمواجهة. ***مجلة الفكر الشرطي***، الإمارات: مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة. 13. 1. 49-71.

عبد السلام، جيهان.(2021). سياسات البنية التحتية في مصر. أوراق القاهرة. مركز رع للدراسات الاستراتيجية.

عبد الله، نمر ذكي شلبي.(2020) .الحوكمة وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة – دراسة مطبقة بوحدة الشئون الاجتماعية ببركة غطاس. ***مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية***. جامعة الفيوم. 24. 15- 52

عبدالعال، أيمن محمود محمد. (2022). العوامل المؤثرة في الاستهلاك المظهري للمرأة السعودية. ***مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية***. 57. 125-162.

عمري، عاشور أحمد.(2014). دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد: رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي .***مجلة آفاق جديدة في تعليم الكبار***. مركز تعليم الكبار. جامعة عين شمس. 16. 11-30.

عياد، محمد. (2005) القيم الحضارية الخالدة في الإسلام. كلية المعلمين. ***المجلة الجامعة***. جامعة الزاوية. بليبيا.7. 29-63.

غازي، علي علي.(2021) .حياة كريمة: النموذج التطبيقي لشبكات الأمان الاجتماعي في ميزان خطة التنمية المستدامة. جمعية إدارة الأعمال العربية.

غانم، على. (2021م) برامج الحماية الاجتماعية في الجهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 24-28.

غنيم، عمرو (2021م). إعادة بناء منظومة القيم في الجمهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 20-23.

فارس، سناء محمد حسن عمار.(2019). برنامج تكافل وكرامة كإحدى آليات الحماية الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية. ***المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*** – دراسات وبحوث تطبيقية .كلية الخدمة الاجتماعية. 10. 1. 177-194.

فرج، سيف الدين أحمد. (2021م). حياة كريمة ومستقبل القرية المصرية في الجمهورية الجديدة. ***مجلة الديمقراطية***. مؤسسة الأهرام. 21(83), 45-49.

الفقيه، حمود أحمد (2016). "**الشائعة أنواعها وآثارها المجتمعية ودور وسائل الإعلام في مواجهتها:** دراسة وصفية تحليلية". ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية. السودان.

قنديل، أماني. (2011). المجتمع المدني عام. أي دور يلعبه المجتمع المدني؟ قراءة نقدية في الواقع والأدبيات. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. دراسة مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني 2010.

قنديل، سميرة أحمد؛ إيناس، خميس؛ هيام، حسيب؛ دعاء، والنجار، إبراهيم محمد.(2018). برنامج ارشادي تعليمي لترشيد استخدام بعض الموارد لدى السيدات الريفيات بمحافظة البحيرة. ***مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي***. 39. 4. 464- 485.

الكيلاني، ماجد عرسان. (2009). فلسفة التربية "دراسات مقارنة بالفلسفات التربوية. الأردن: دار الفتح للدراسات الإسلامية.

لغويل، سميرة؛ زمالي، نوال.(2016). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم، الأبعاد، المعايير. ***مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***. جامعة تبسة. الجزائر.2. 111- 143.

المانع، مانع محمد بن علي المانع. (2005). القيم بين الإسلام والغرب. الرياض: دار الفضيلة.

محمد، عبد الناصر راضي. (2010). دور الجامعة في تنمية الإبداعي لطلابها: دراسة ميدانية. التنمية والثقافة. جمعية الثقافة من أجل التنمية.

محمد، محمود طه سليمان.(2020). المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر. ***المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية***- دراسات وبحوث تطبيقية .كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة أسيوط. 40(191), 645- 670.

محمد، مروة صبحي. (2020). دور الصفحات الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي في دعم التنمية البيئية المستدامة بالتطبيق على صفحة "اتحضر للأخضر". ***مجلة البحوث الإعلامية***. كلية الإعلام. جامعة الأزهر. 55(3), 1681- 1764.

المحمودي، محمد سرحان على. (2019). **مناهج البحث العلمي**. ط3. الجمهورية اليمنية. صنعاء: دار الكتب.

المصباحي، فاضل محمد (2008). "**الشائعة: أحكامها وعلاجها:** دراسة تحليلية دعوية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدعوة الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

ثانيًا: المواقع الإلكترونية

بوابة الأهرام الإلكترونية، مصطفى حمزة. الجمهورية الجديدة ماهي؟ وكيف؟ ولماذا؟ مقال منشور بتاريخ 3-8-2021 Read From: https://gate.ahram.org.eg .14/5/2023

جمهورية مصر العربية– وزارة التضامن الاجتماعي. الموقع الرسمي https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx

_____ (2020). الجمهورية الجديدة إنجازات الدولة المصرية. مركز مستقبل وطن للدراسات السياسية والاستراتيجية. متاح على الموقع الرسمي: https://gate.ahram.org.eg/News/2843701.aspx

_____الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر. https://2u.pw/lorbqm

_____وزارة الاستثمار والتخطيط. استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030.

_____وزارة البيئة المصرية جهاز شئون البيئة. https://www.eeaa.gov.eg/.

_____ وزارة الصحة و السكان.(2014). المسح الصحي للسكان في مصر. متاح على موقع : https://2u.pw/JOCmE5

علي، محمود محمد. (2021م)، فلسفة الجمهورية الجديدة، ص ص 8– 20 Read From: https://www.noor-book.com4/5/2022

ثالثاً: المراجع العربية والإلكترونية مترجمة للغة الإنجليزية:

First: Arabic references:

Ibrahim, Abu al-Nur Misbah Abu al-Nur. (2021). A proposed vision to deepen the values of social cohesion among university students in the light of Egypt's vision 2030. Journal of the Faculty of Education, Benha University. 27(3), 505-570.

_____ (2020). A proposed vision to modify the dimensions of social responsibility for fourth-generation universities in Egypt in light of contemporary trends. Journal of the Faculty of Education, Benha University. 124 (5), 259-318.

Pasha, Heba Muhammad. (2021 AD). Empowering women in the new republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21 (83), 45-49.

Badr El-Din, Ikram Abdel-Qader. (2021 AD). Good governance in the new republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21 (83), 51-55.

Bashir, Muhammed Bashir Muhammed. (2008). Civilized values: their concept, importance and means of application in the Sunnah of the Prophet. Advocacy Studies Journal. African Islamic Center - International University of Africa. 15. 171-213.

Jadallah, Islam (2021). The New Republic: Pillars of Enabling Comprehensive Development. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21. 83. 39-44.

Hijab, Muhammad Mounir. (2007). Rumors and ways to confront them. Cairo: Dar Al-Fajr for publication and distribution.

Rabih, Al-Sadiq (2017). The Role of Critical Thinking in Rationalizing Dealing with Rumors on Social Networks, Arab Journal of Information and Communication, Saudi Arabia: Saudi Society for Information and Communication. 17. 99-126.

Ragheb, Rasha (2021). The New Republic: The Role of the National Academy for Training in Creating the Elite. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21 (83), 33-39.

Shatla, Mamdouh Al-Sayed (2017). Rumors on social networking sites and their role in causing violence and political conflict among university youth: a field study. Middle East Public Relations Research Journal. Egypt: The Egyptian Association for Public Relations. 16. 119- 192.

Al-Ramadi, Aya Ahmed Muhammad Kamal. (2017) The Effectiveness of Takaful and Karama Program Services in Achieving Social Protection for the Poor: A Study from the Perspective of the Way of Organizing Society. Journal of Social Work. The Egyptian Association of Social Workers.37 (3), 443- 491.

Al-Tayyar, Fahd bin Abdulaziz (2014). Rumors between psychological motives and social effects: a field study on third year secondary students in Riyadh, Journal of Security Research (Saudi Arabia). Naif Arab University for Security Sciences. 23 (59), 75-130.

Al-Faqih, Hamoud Ahmed (2016). Common types, their societal effects, and the role of the media in confronting them: a descriptive and analytical study. Unpublished MA, Graduate School. University of the Holy Quran and Islamic Sciences. Sudan.

Al-Mesbahi, Fadel Muhammad (2008). "Rumour: Its Rulings and Treatment: An Analytical Da'wah Study", Unpublished Ph.D. Thesis, College of Islamic Dawa, Omdurman Islamic University, Sudan.

Mahmoudi, Muhammad Sarhan Ali. (2019). Research Methodology. i3. Republic of Yemen. Sana'a: Dar al-Kutub.

Zayed, Amira Abdel Salam; Al-Banna, Doria Al-Sayed. (2012). The values of creativity included in the curricula of the Arabic language and social studies at the primary stage, "An analytical study". College of Education Journal. Damanhour University.

Zidan, Rana (2020). Policies for developing the health system in the new republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21(83), 29-32.

Shweita, Mona Mohamed Mohamed, and others. (2020). Health status in the Egyptian countryside between TV advertising campaigns and daily life situations: A study in media anthropology for the 100 Million Health Campaign. Scientific Research Journal of Arts. Women's College of Arts, Sciences and Education. Ain-Shams University. 21(6), 201-233.

Siam, Jamal Muhammad (2021). Infrastructure investment. Contemporary economic prospects. Information and decision support center in the Council of Ministers.

Abdeen, Sami Ahmed (2004). Rumors between analysis and confrontation. Police Thought Journal, Emirates: Police Research Center, Sharjah Police General Headquarters. 13. 1. 49-71.

Abdel Salam, Jihan (2021). Infrastructure policies in Egypt. Cairo Papers. Ra Center for Strategic Studies.

Abdullah, Nimr Zaki Shalabi (2020). Governance and improving social care services for beneficiaries of the Takaful and Karama program - an applied study in the Social Affairs Unit in Birket Ghattas. Journal of the Faculty of Social Work for Social Studies and Research. Fayoum University. 24. 15- 52

Abdel Aal, Ayman Mahmoud Mohamed. (2022). Factors affecting the appearance consumption of Saudi women. Journal of Studies in Social Work. 57. 125-162.

Omari, Ashour Ahmed. (2014). The Role of Social Capital in Confronting Poverty and Exclusion: A Vision to Achieve Community Cohesion. Journal of New Horizons in Adult Education. Adult Education Centre. Ain-Shams University. 16. 11-30.

Ayad, Muhammad. (2005) Eternal Civilizational Values in Islam. teachers College. University Journal. Corner University. Libya. 7. 29-63.

Ghazi, Ali Ali (2021). A decent life: the applied model of social safety nets in the balance of the sustainable development plan. Arab Business Administration Association.

Ghanem, Ali. (2021 AD) Social Protection Programs in the New Republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21(83), 24-28.

Ghoneim, Amr (2021 AD). Rebuilding the system of values in the new republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21(83), 20-23.

Faris, Sana Muhammad Hassan Ammar (2019). Takaful and Karama Program as one of the social protection mechanisms for vulnerable groups. Scientific Journal of Social Work - Applied Studies and Research. Faculty of Social Work. 10. 1. 177-194.

Faraj, Saif Al-Din Ahmed. (2021 AD). A decent life and the future of the Egyptian village in the new republic. Democracy Journal. Al-Ahram Foundation. 21(83), 45-49.

Qandil, Amani. (2011). Civil society in general. What role does civil society play? Critical reading of reality and literature. The Arab Network for NGOs. A study of indicators of the effectiveness of civil society organizations 2010.

Kandil, Samira Ahmed; Enas, Khamis; Hayam, Haseeb; Doaa, and Al-Najjar, Ibrahim Muhammad. (2018). An educational extension program to rationalize the use of some resources among rural women in Buhaira Governorate. Alexandria Journal for Scientific Exchange. 39. 4. 464- 485.

Al-Kilani, Majid Arsan. (2009). Philosophy of Education: Comparative Studies with Educational Philosophies. Jordan: Dar Al-Fath for Islamic Studies.

Legwell, Samira; Zamalek, Nawal (2016). Social responsibility: concept, dimensions, standards. Journal of Humanities and Social Sciences. Tebessa University. Algeria. 2. 111- 143.

Al-Manea, Manea Muhammad bin Ali Al-Manea. (2005). Values between Islam and the West. Riyadh: Dar Al-Fadila.

Muhammad, Abdel Nasser Radi. (2010). The role of the university in the creative development of its students: a field study. development and culture. Culture for Development Association.

Muhammad, Mahmoud Taha Suleiman. (2020). New Urban Communities in Egypt. Scientific Journal of Social Work - Applied Studies and Research. Faculty of Social Work. Assiut University. 40(191), 645- 670.

Mohamed, Marwa Sobhi. (2020). The role of official pages on social media in supporting sustainable environmental development by applying the "Get Green" page. Journal of Media Research. Mass Communication. Al Azhar university. 55(3), 1681- 1764.

Websites Second:

Arab Republic of Egypt - Ministry of Social Solidarity. The official website https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/default.aspx

_____ (2020). The New Republic, the achievements of the Egyptian state. Watan's Future Center for Political and Strategic Studies. Available on the official website: https://gate.ahram.org.eg/News/2843701.aspx

_____ The General Authority for Information is your gateway to Egypt. https://2u.pw/lorbqm

_____Ministry of Investment and Planning. Sustainable development strategy, Egypt's vision. 2030

_____ The Egyptian Ministry of Environment, Environmental Affairs Agency. https://www.eeaa.gov.eg/.

_____ Ministry of Health and Population. (2014). Egypt population health survey. Available at: https://2u.pw/JOCmE5

Ali, Mahmoud Mohamed. (2021 AD), Philosophy of the New Republic, pp. 8-20 Read From: https://www.noor-book.com 4/5/2022

رابعا: المراجع الأجنبية

Cook, J. R., & Nation, M. (2016). Community engagement: Universities' roles in building communities and strengthening democracy. *Community Development*, *47*(5), 718-731.

Diachenko-Bohun, M., Rybalko, L., Grygus, I., & Zukow, W. (2019). Health preserving educational environment in the condition for information technologies. Journal of History Culture and Art Research, 8(2), 93-101.

Jewett, R. L., Mah, S. M., Howell, N., & Larsen, M. M. (2021). Social cohesion and community resilience during COVID-19 and pandemics: A rapid scoping review to inform the United Nations research roadmap for COVID-19 recovery. International Journal of Health Services, 51(3), 325-336.

Maryna, D., & Andrii, Z. (2019). Social cohesion in education: cognitive research in the university community. *International Journal of Cognitive Research in Science, Engineering and Education*, *7*(2), 19-27.

Okafor, A., Adeleye, B. N., & Adusei, M. (2021). Corporate social responsibility and financial performance: Evidence from US tech firms. *Journal of Cleaner Production*, *292*, 126078.

Schmid, J., Klingemann, H., Bandyopadhyay, B., & Scheuermann, A. (2017). The Rumor Mill or "How Rumors Evade the Grasp of Research". *Design Issues*, *33*(4), 30-43.

Wang, J., & Liu, Z. (2022). Does social exclusion lead to a decrease in green consumption? The roles of loss of control and unwillingness to sacrifice. *Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics*, (ahead-of-print).

Woodward, E. N., Walsh, J. L., Senn, T. E., & Carey, M. P. (2018). Positive social interaction offsets impact of low socioeconomic status on stress. *Journal of the National Medical Association*, *110*(4), 371-377.